الصحيفة
ASSAHIFA.COM

الإيداع القانوني : 2023PE0011 /17/022
ردمـد : 7599 - 2820
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 31 • الثمـن **10 دراهم**
شتنبر 2025

ملـف خـاص

هـل حـان الوقـت لسحب ملف الصحـراء من اللجنة الرابعة للأمم المتحـدة؟

12

تقرير خاص

المهووسون بالملك..

مقالات وتقارير في صحف إسبانية وفرنسية تستهدف المؤسسة الملكية في حملة "تضليل إعلامي"

«وليمة قاتلة» لإعادة تشكيل وعي الرأي العام

خالد البـرحلي

يواجه المغرب، وبالأخص المؤسسة الملكية، تدفقا هائلا من الأخبار والتقارير والتحقيقات التي تُنشر في الصحافة الفرنسية والإسبانية والجزائرية الملينة بـ«التضليل الإعلامي» الذي أصبح «بضاعة رائجة» في إعلام هذه الدول.

وبعيدا عن الإعلام الجزائري الذي يُشبه جثة لا يمكن أن تقرأ عليها الحقوق، خاضت الصحافة الإسبانية والفرنسية، وخلال شهور قليلة، حملة مُرهِقة، وبدون توقف لـ«تعليب الوعي» ضد المؤسسات الأمنية في المغرب، من خلال كومة من المعطيات الرخيصة، تبعتها سلسلة من التقارير عن المؤسسة الملكية بأخبار كسولة، وكأنها تصفي حسابًا تاريخيًا مع المملكة مازال عالقا في ذهنية صَحافة مُستعمر قديم.

«هَاجِم بلا توقف» من أجل قمع الكثير من الحقائق، هكذا كانت تُحاول الصحافة الفرنسية والإسبانية إعادة صياغة رواياتها في كل مرة عن المغرب ورموزه أو مؤسساته بالطريقة التي تعتقد أنه من خلالها يمكن صُنع «وليمة قاتلة» لإعادة تشكيل وَعي الرأي العام داخل المملكة، بنشر القصص وإعادة صياغتها بشكل مُفرط مَرة ومرتين وثلاث وأربع... وكأنها تُعاني من وجع تاريخي ضد كل ما هو مغربي.

من خلال تتبع كل ما كتبته الصحافة الإسبانية والفرنسية خلال الشهور الماضية حول المملكة المغربية، يمكن استخلاص أن لا جديد فيه يُذكر ولا قديم يُعاد، بل يمكن التوقف بحزن بالغ على ما آلت إليه مَدارس إعلامية كانت إلى وقت قريبا مرجعًا في المهنية، أصبحت اليوم تُقاد إلى مصيرها الثقيل، غارقة في صناعة الإعلام الرخيص، والاستثمار في الإثارة، وتسطيح وعي قُرائها بقصص صيد الساحرات.

ما يُؤلم ليس ما تكتبه الصحافة الإسبانية والفرنسية حول المغرب ومؤسساته، بل تلك الهشاشة التي نعيشها في حقلنا السياسي، وإعلامنا العمومي، وبنيتنا الفكرية، حتى باتت مقالات في صُحف دولية تهزنا، وتجعل الأحزاب تُصدر بلاغات، وتدفع رئيس حكومة سابق لأن يخرج على المباشر في صفحته بعد منتصف الليل ليتحدث عن الموضوع.

يتحدث المؤلف الأمريكي هربرت شيللر في كتابه «المتلاعبون بالعقول» عن أن التضليل الإعلامي والوعي المُغَلَّب، هما صناعةٌ للتحكم في وعي الرأي العام عن طريق خمس أساطير يتم الترويج لها بعناية وذكاء، من بينها أسطورة الحياد، وأسطورة التعددية الإعلامية، حيث تتم تغذية عُقول الرأي العام بمجموعة من المعطيات المضللة لاستمالته وترويضه، لاستحداث معنى زائف، وهو ما اعتمده، مثلا، الصحافي الإسباني إغناسيو سمبريرو عمدا حينما كان يصف المهدي حجاوي في مقالاته بصحيفة «الكونفيدينسيال» الإسبانية، بأنه الرجل الثاني في المديرية العامة للدراسات والمستندات المعروفة اختصار بـ«لادجيد»، مع عِلمه، عِلم اليقين، أن حجاوي أُقيل من الجهار منذ ما يزيد عن العشر سنوات، ولم تكن له يوما تلك المكانة التي حاول سمبريرو أن يضلل بها قراء صحيفة يبدو أن لها ثأر قديم مع «المُورو».

وعملية التضليل هذه هي نفسها التي قامت بها صحيفة «لوموند» الفرنسية من خلال تخصيص ست حلقات عن العاهل المغربي، أعادت بنشرها ترتيب قصص سبق أن كُتبت وقرأها الجُمهور، وَزوت حكايات لا يصدقها عاقل، وضخمت عناوين حول صحة الملك محمد السادس الذي لم يُخف يومًا مرضه، وكانت بلاغات القصر الملكي تصدر في الموضوع كلما دعت الضرورة، كما أن الملك أيضا إنسان، فمن البديهي أن يمرض ويَصح، ويعمل ويتعب، ويفرح ويغضب، وحاله من حال باقي البشر، فما الجديد؟!

ما يُؤلم ليس ما تكتبه الصحافة الإسبانية والفرنسية حول المغرب ومؤسساته، بل تلك الهشاشة التي نعيشها في حقلنا السياسي، وإعلامنا العمومي، وبنيتنا الفكرية، حتى باتت مقالات في صُحف دولية تهزنا، وتجعل الأحزاب تُصدر بلاغات، وتدفع رئيس حكومة سابق لأن يخرج على المباشر في صفحته بعد منتصف الليل ليتحدث عن الموضوع.

ما جرى ويجري عليه أن يُنبهنا إلى واقع إعلامنا العمومي، الذي يغوص في الوحل ونحن الذي نصرف عليه 300 مليون دولار سنويا أغلبها يُصبح وليمة بائسة لإنتاج «سيتكومات» رمضان، وسهرات ليلة السبت، بدون أي نقاش إعلامي صحي، يمنحُ المغاربة مناعةً ضد الانبهار والتأثر بمقالات في صحيفة فرنسية كانت صرحاً من خيال فهوى!.

المديـر العـام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المنتوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجيعفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : ماروك سوار

توزيـع : سوشبريس

Ne manquez pas cette occasion unique de devenir propriétaire dans un cadre résidentiel privilégié, à mi-chemin entre habitat principal et résidence balnéaire.

Située au cœur du quartier Al Matar, la nouvelle tranche des Résidences « **Khalil Jabrane** » s'inscrit dans le cadre du projet d'aménagement intégré « **Ouassat El Jadida** », porté par la CGI.

À seulement 10 minutes de la plage de Sidi Bouzid et à proximité immédiate du centre commercial Marjane, cette adresse bénéficie d'une localisation stratégique et d'une accessibilité optimale vers les principaux points d'intérêt de la ville : la médina, la cité portugaise, la gare ferroviaire…

Ce nouveau développement résidentiel propose des villas de standing, livrées finies, réparties sur des lots individuels selon deux typologies : villas en bande et en bout de bande, avec des superficies variées adaptées aux besoins des futurs acquéreurs.

Pour plus d'informations, contactez le 080 100 28 28 ou visitez le showroom CGI HOME sur site projet à El Jadida.

RÉSIDENCE KHALIL JABRANE
EL JADIDA

Étude Approche Client Inspire Research réalisée du 26 Août au 15 Novembre 2024 plus d'informations sur www.escda.ma

COMPAGNIE GENERALE IMMOBILIERE
GROUPE CDG

المهووسون بالملك..

مقالات وتقارير في صحف إسبانية وفرنسية تستهدف الملك محمد السادس وولي عهده والأجهزة الأمنية

الصحيفة - شامة درشول

يوم أعلن القصر الملكي في 23 يوليوز 1999 عن وفاة الملك الراحل الحسن الثاني، كان الشارع المغربي يتعرض دون أن يدري لحرب نفسية عبر الإعلام الأجنبي، والفرنسي تحديدا، تحاول توجيهه نحو صورة الملك الشاب الذي يجب أن ينظر إليه الشعب المغربي بأعين الدولة الفرنسية، لا بأعين الدولة المغربية.

في الوقت الذي كان أساس توجه باريس هو تثبيت فكرة كتاب «صديقنا الملك» لكاتبه جيل بيرو، وكانت صحيفة «لوموند» تفرد على صفحاتها تقارير مطولة عن شخصية «العاهل الجديد»، حيث جاء في أحد أعدادها الصادرة عن مغرب ما بعد الحسن الثاني: «يواجه محمد بن الحسن الذي سيصبح بعد البيعة الملك محمد السادس، والذي يعرف بأنه «ملك خجول»، وليس صارما مثل والده الراحل أكبر تحديين: صعود قوي للإسلاميين، والجيش».

في هذا الوقت، كان الشارع المغربي يتعرف على هذا الملك الذي خلف والده عن طريق الصور الشخصية التي كان يعرضها الباعة على أرصفة شارع محمد الخامس في الرباط، والدار البيضاء، وطنجة والناظور والحسيمة..

مَلك، يلتقط صورة في المسبح وبجواره كلب أسود، مَلك يبتسم وهو يحمل في يده كأس شاي مغربي، مَلك يحضن امرأة من الشعب اعترضت طريقه لتعانقه، مَلك يرتدي ملابس التزلج وينظر من خلف زجاج نظارته الشمسية السوداء إلى الأفق. هكذا اختار القصر أن يرد على الحملات الأجنبية التي أرادت «ملكا على مقاسها» لتفادي هزيمتها أمام كاريزما ودهاء الحسن الثاني.

لم تكن هذه مجرد صور شخصية لملك لا يعرف عنه الشعب إلا الطابع الرسمي وهو ولي للعهد، بل كانت هَدما لأسوار القصر التي كانت تحرص أن تظل أسراره حبيسة الجدران بعيدا عن ألسنة العامة، وأحاديث الخاصة، وعيون الأجنبي.

ملك جديد.. تواصل جديد

بعد أسابيع من توليه الحكم، سيشاع بين القوم أن الملك محمد السادس تعرض «لمحاولة قتل»، وأنّ حارسه الخاص «عزيز الجعايدي» اغتيل وهو يحاول أن يفتدي بجسده الملك، ليظهر محمد السادس في نفس اليوم، على نشرة الأخبار على القناة الأولى وخلفه يقف حارسه الشخصي «الجعايدي» حيا يرزق. كانت سياسة رُموز، و«تواصل ما لا يقال» هي السياسة التي اختارها القصر في عهد محمد السادس، ليرد بها على حروب صحافة التضليل التي تحاك ضد المؤسسة الملكية باعتبارها رمز نظام الحكم في المغرب، وبالهجوم عليها يكون الهجوم حقيقة على الضامن الأول لاستقرار المملكة المغربية.

ليس هذا فقط، بل كانت هذه السياسة التواصلية طريق من أجل تعزيز علاقة الملك بالمواطن، وهذا ما يفسر نشر صور للملك وهو يزور أحد المناطق النائية في فصل ماطر ويغوص بقدميه في الطين بدون أي حرج من البروتوكول الملكي الصارم، كذلك كانت صوره وهو يعتلي «الطيفور» في حفل زفافه، كأي شاب مغربي سعيد بحفل زواجه، ويحمل طفله بين يديه، ويلاعب ابنته.

الملك الذي يظهر مرتديا الجلباب التقليدي في الأعياد الدينية، ويؤدي الصلاة، وينصت للخطيب في الدروس الحسنية، ويجلس في حفل عشاء يرأسه ترحيبا بضيوفه من الرؤساء والملوك، والأمراء، هو نفسه الذي يلتقط صورة سيلفي مع مواطنين يعترضون طريقه في الشارع. وهو نفسه الذي لا يتردد في أخذ صور تحت طلب جمهور من الجالية المغربية في أمستردام وقفت أمام الفندق الذي ينزل فيه لالتقاط صورة معه وكأنه «النجم» الذي يعشقه الجمهور، وليس مجرد ملك تقليدي.

بانتقال الصورة إلى «السوشل ميديا»، ستنتقل سياسة القصر التواصلية بدورها إلى منصات التواصل الاجتماعي، ولن تتردد في نشر صور الملك وهو يقود سيارته المكشوفة بنفسه، وبجواره مستشاره فؤاد عالي الهمة، أو ولي العهد الأمير الحسن، أو حتى رفقة ابنته الأميرة خديجة، أو أخيه الأمير رشيد، بل إن المواطن المغربي تحول نفسه إلى «مراسل ملكي» ينقل بعفوية تحركات ملك البلاد وهو يعيش كمواطن مغربي، إذ تعج منصات التواصل الاجتماعي بأشرطة فيديو لمحمد السادس وهو ينتظر في الإشارة الحمراء، أو يقضي وقته في ركوب الموج بدراجته البحرية ويلوح للمصطافين الذين يسبحون على مسافة قريبة منه، ليظهر أنه ليس فقط القصر من يتسم بالمرونة التواصلية، وتماهيه مع تطور أساليب التواصل، بل أيضا المواطن المغربي يتماهى مع هذه الأساليب، ويستخدمها في الانخراط في التعبير عن علاقته الوطيدة بالمؤسسة الملكية.

الحقيقة، أن سياسة الرموز، والصورة، وما لا يقال، لم تكن فقط درعا ضد حملات التضليل الأجنبية، بل أيضا ضد الإشاعات التي تُطلق من داخل المغرب بحسن نية أحيانا، مثلما حدث أيام وباء كورونا، إذ قابل القصر شعور الخوف من لقاح كوفيد، والتشكيك فيه، بظهور الملك محمد السادس وهو يرتدي الكمامة، ويمد ذراعه للطبيب ليحقنه باللقاح الصيني الذي كان الأكثر توفرا، والأكثر وصولا لعامة الشعب.

> **بانتقال الصورة إلى «السوشل ميديا»، ستنتقل سياسة القصر التواصلية بدورها إلى منصات التواصل الاجتماعي، ولن تتردد في نشر صور الملك وهو يقود سيارته المكشوفة بنفسه، وبجواره مستشاره فؤاد عالي الهمة، أو ولي العهد الأمير الحسن، أو حتى رفقة ابنته الأميرة خديجة، أو أخيه الأمير رشيد، بل إن المواطن المغربي تحول نفسه إلى «مراسل ملكي» ينقل بعفوية تحركات ملك البلاد وهو يعيش كمواطن مغربي**

لكن اليوم، ونحن نعيش على وقع جديد لـ«حرب» صحافة التضليل، وهجمات تقاد بمايسترو واحد، وإن اختلفت الأسماء بين صحيفة «لوموند» الفرنسية، ومنصة جبروت في «تلغرام»، والهجوم المكشوف على العاهل المغربي، وولي عهده الأمير الحسن، يجب طرح التساؤل التالي: «إذا كان المغرب يتصرف بثبات، وثقة في النفس، بسبب أنه ليس فقط بلد مؤسسات، لكنه دولة تستمد شرعيتها، وقوتها، وحتى غموضها، من اثني عشر قرنا من التراكم التاريخي، ألم يحن الوقت، الآن، وليس غدا، من أجل مؤسسة دستورية إعلامية يكون هدفها الأسمى هو تحقيق «المناعة الإعلامية» من خلال ما يعرف بـ «إعلام الردع» كواحد من أهم أسس الأمن القومي لأي بلد؟

للجواب على هذا السؤال، وتبيان خطورة استمرار نقطة ضعف المغرب، وهي غياب الإعلام العمومي عن الساحة، وحصر الصحافة في مفهوم محدود وهو «أن الصحافة الجيدة هي المعارضة للدولة»، يجب أن نجيب أولا على السؤال التالي: ما هي صحافة التضليل؟ ولماذا، وكيف تلجأ إليها الاستخبارات الأجنبية من أجل شن حروب نفسية على البلد الخصم؟ والسؤال الأكبر هو: «لماذا تشن الاستخبارات الأجنبية حروب صحافة التضليل على المؤسسة الملكية بالذات؟» وما علاقة المخزون العالمي للفوسفاط بالمغرب، واليورانيوم، بحملات لوموند الفرنسية، وجبروت على منصة تلغرام؟

في كتابه الشهير «الإجراءات النشطة: سر وتاريخ التضليل والحرب السياسية»، يحكي المؤلف الأمريكي «توماس ريد» عن أهم مرجع في تدريس «صحافة التضليل»، وهو واقعة «دليل ويسترمولاند». يقول توماس ريد إنه في سنة 1975 نشرت صحيفة تركية محلية تدعى «بيريش» وثيقة وصفتها بالسرية وسمتها FM31[B31]، لكنها اشتهرت باسم «دليل ويسترمولاند»، نسبة إلى ويليام ويسترمولاند، قائد القوات الأمريكية في حرب فيتنام، ثم رئيس أركان الجيش الأمريكي، إذ ادعت الصحيفة أن الوثيقة هي دليل سري للجيش يحمل توقيع ويليام ويسترمولاند، وصادر مباشرة منه بحرب فيتنام، وأنه عبارة عن استراتيجية الجيش من أجل القيام بأعمال خبيثة في الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وزعزعة استقرارها من أجل قمع الحركات اليسارية فيها، أو منع صعود اليسار إلى نظام الحكم.

انتشرت الوثيقة انتشار النار في الهشيم في صحف وإعلام العالم، وتناقلتها الأنظمة اليسارية كدليل على «قذارة» الفكر الرأسمالي، والدولة الليبرالية، والولايات المتحدة الأمريكية التي حسب الوثيقة لا تتورع عن زرع الفوضى في الدول الحليفة، والصديقة، وليس فقط في الدول الخصوم.

كانت الوثيقة عبارة عن «تضليل كلاسيكي» تعتمده المخابرات ضد خصومها في الدول المعادية، وزاد من مصداقيته أن الصحيفة التركية لم تذكر مصدره للإيهام بأنه وثيقة مسربة من الجيش نفسه، لكن الجديد في عملية التضليل الاستخباراتية هاته، والتي جعلها تتحول إلى مرجع لتدريس «صحافة التضليل»، هو أنها اعتمدت ما يعرف بـ«التضليل المزروع»، أي أن الاستخبارات السوفييتية لجأت إلى صحيفة من دولة أخرى من أجل مهاجمة الولايات المتحدة، وتفادت إصدارها عن طريق صحفها في موسكو.

أجرت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقا حول صحة الوثيقة، وفي 1976 أعلنت أن التحقيق أسفر عن أنها وثيقة مزيفة صادرة عن الاتحاد السوفييتي، لكن هذا لم يحد من تأثير الوثيقة، ولا من استمرار انتشارها في صحف العالم، بل إن إعادة نشرها على صحف بلدان اليسار في العالم استمر لسنوات، إلى الثمانينات، حيث بدأ عدد من مسؤولي الاستخبارات ينشقون عن الاتحاد السوفييتي، ويطلبون اللجوء في واشنطن، وهناك كشفوا للولايات المتحدة أن «دليل ويسترمولاند» لم يكن سوى وثيقة خرجت من مقر مخابرات الـ «كي جي بي»، وأنه تابع لمنهجية استخباراتية أسستها الاتحاد السوفييتي تحت اسم «Active Measures» أو «الإجراءات النشطة»، نفس المنشقين، ذكروا أن الاتحاد السوفييتي اختار كلمة فرنسية هي «Disinformation» كعملية تضليل مضادة، من أجل الإيهام بأنها عملية فرنسية تقوم بها المخابرات الفرنسية، لم يكن التضليل وليد الصحافة، ولا وليد الحرب الباردة، فقد ظهر مع نشأة الدول، وتأسيس الإمبراطوريات، ففي الصراع بين الإمبراطورية الرومانية، والبيزنطية، استخدمت رسائل كاذبة من أجل نشر الذعر في صفوف جيش العدو، في الوقت الذي اعتمدت فيه الإمبراطوريات الإسلامية ومنها العثمانية، منابر المساجد، وخطباء الجمعة، من أجل التأثير في الجمهور المصلي عبر خطب مبالغ في محتواها من أجل تشويه الخصوم.

مع اختراع الطباعة، وظهور الصحافة في أوروبا، اكتسب التضليل أبعادا جديدة، وخلال الثورة الفرنسية وزعت منشورات تحمل أخبارا مغلوطة عن الملكة ماري أنطوانيت، وحتى العبارة التي نسبت إليها حين سألت عن سبب غضب العامة الواقفين أمام باب القصر أنهم جوعى، ولا يجدون خبزا يسد رمقهم، فأجابت «ليأكلوا كرواصون»، وهي عبارة تدخل في باب التضليل، إذ أن المؤرخين يؤكدون أنها لم تقل هذه الجملة أبدا، ونسبت لها فقط من أجل تجييش مشاعر العامة.

وهنا نتوقف قليلا لنذكر بعبارة «ليأكلوا كرواصون» وعبارة «طحن مو» التي انتشرت لحظة مقتل بائع السمك، ابن الريف المغربي، الراحل يوسف فكري، حيث أشيع أن شرطيا هو من أعطى أوامره بقتل بائع السمك، وقال «طحن مو»، فانتشرت بين الغاضبين، وانتقلت إلى منصات الإعلام الاجتماعي التي تناقلتها على أنها حقيقة، دون أن يجرأ أحد على الدعوة إلى التأكد من صحتها، أو حتى نفيها.

في الحرب العالميتين الأولى والثانية ستشتد صناعة التضليل، وتصبح البروباغندا صناعة ضخمة، حيث رفع أصدقاء هتلر بقيادة زعيم البروباغندا «جوزيف غوبلز» شعار «اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الجميع»، وهو الشعار الذي، للغرابة، تنفذه اليوم صحيفة «لوموند» الفرنسية في استهدافها للمؤسسة الملكية.

أيام الحرب الباردة، ستتراجع البروباغندا لصالح ما يعرف بـ «التضليل الاستخباراتي» والذي استعر بين مخابرات CIA الأمريكية، KGB السوفييتية، معتمدا على الصحف بشكل كبير، كما في واقعة «دليل ويسترمولاند».

في القرن الواحد والعشرين، سيعرف العالم نوعا جديدا من التضليل هو «التضليل الرقمي» مع دخول عصر الانترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، لم يعد يحتاج لا مطبعة، ولا إذاعة، بل يكفي إطلاق «هاشتاغ»، أو فيديو مُفبرك، ليصل إلى الملايين الذين يستهلكون هذا المحتوى على أنه الحقيقة المطلقة.

لا شيء يحدث صدفة في صحافة التضليل

المغرب اليوم، وهو يستعد لتنظيم كأس العالم 2030 بشكل مشترك بين إسبانيا والبرتغال، سيواجه غولا جديدا اسمه «الذكاء الاصطناعي»، وهو ما يدفعنا إلى طرح سؤال مشروع آخر هو: «هل بهكذا إعلام عمومي جامد، وميت، وعاجز على مجاراة تطلعات المشاهد المغربي، وتطور عالم الصحافة، سنواجه تحدي الذكاء الاصطناعي، والمتربصين بالدولة المغربية الذين يلجأون إليه من أجل التشويش على البلاد والعباد؟».

> **المغرب اليوم، وهو يستعد لتنظيم كأس العالم 2030 بشكل مشترك بين إسبانيا والبرتغال، سيواجه غولا جديدا اسمه «الذكاء الاصطناعي»، وهو ما يدفعنا إلى طرح سؤال مشروع آخر هو: «هل بهكذا إعلام عمومي جامد، وميت، وعاجز على مجاراة تطلعات المشاهد المغربي، وتطور عالم الصحافة، سنواجه تحدي الذكاء الاصطناعي، والمتربصين بالدولة المغربية الذين يلجأون إليه من أجل التشويش على البلاد والعباد؟».**

بالرجوع إلى واقعة «دليل ويسترمولاند»، أو FM31[B31] يمكن أن نفهم حروب صحافة التضليل التي شنت ضد المملكة المغربية، وعلى رأسها المؤسسة الملكية، طوال 26 سنة من حكم الملك محمد السادس، ويمكن تقسيم هذه الحروب إلى ثلاثة أقسام: حرب صحافة التظليل بطريقة مباشرة، وغالبا تخاض هذه الحرب من الاستخبارات الجزائرية، والتي لا تخفي عدائها للمغرب في ظل النظام العسكري الذي يتحكم فيه الجيش بقيادة رئيس أركانه السعيد شنقريحة، وتحرص بإظهار هذا العداء على عناوين صحفها، وقنواتها، الخاصة والعمومية، وتركز على أمرين: الإساءة إلى ملك البلاد من خلال نشر أخبار كاذبة عن صحته، أو أنشطته خارج المغرب، وتحرص على تضخيم الحديث عن مرضه، وحالته الصحية. والأمر الثاني، هو الإساءة للشعب المغربي من خلال تصويره أنه شعب يعاني من الفقر والفاقة، ولا يجد ما يسد به رمقه، وأنه شعب «حرّاك» يرمي بنفسه في البحر المتوسط هربا من بلده المغرب.

حرب التضليل المباشر هاته، أحيانا تنهجها دولة صديقة، أو حليفة، مثلا حين نشرت قناة «العربية» السعودية خبرا كاذبا في زمن كورونا على أن المغاربة يعيشون

«المجاعة»، أو حين نشرت قناة «سكاي نيوز» في نسختها العربية والتي مقرها في دولة الإمارات، خريطة المغرب بدون صحرائه، لكن ما تنهجه صحيفة «لوموند» الفرنسية، وعدد من صحف إسبانيا اليمينية بشكل خاص، يجعلها من أكثر الصحف التي خاضت حروب التضليل المباشر ضد المغرب، ويكون السبب في أغلب الأحيان الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو محاولة الحد من صعود قوة المغرب في إفريقيا، أو لسبب آخر لا يخرج في نهاية المطاف عن تحالف مصالح السياسة والاقتصاد.

هناك، أيضا، «حرب» صحافة التضليل المزروع، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: الأول، استعمال دولة لصحيفة دولة أخرى من أجل ضرب دولة أخرى مثلما حدث مع قضية «دليل ويسترمولاند». والثاني، أنه أحيانا، الدولة التي تلجأ إلى هذه الطريقة، لا تكون معادية، بل صديقة، لكنها تلجأ إليها من أجل حماية مصالحها في هذا البلد ضد تواجد بلد آخر منافس، وهنا نستحضر نموذج «المنافسة الإماراتية القطرية» حيث تعتمد قطر على ترسانتها الإعلامية والتي لا تتستر على سياستها التحريرية، ولا انتمائها، عكس الإمارات مثلا، والتي ورغم توفرها على ترسانة إعلامية متوسعة في عدد من الدول، ووضعها اليد على عدد من الصحف العالمية، إلا أن تأثيرها الإعلامي يظل ضعيفا بالمقارنة مع الترسانة القطرية، وبالتالي يكون من السهل فضح تورط الإمارات في حرب صحافة التضليل المزروع، لأن اختراقها لصحف دولية ليس سرا، بل مكشوف.

نموذج آخر، هو على سبيل المثال، حملة المقالات ضد المؤسسة الملكية التي أطلقتها صحيفة لوموند الفرنسية في غشت 2025، إذ لا يمكن اعتبار أنها قادمة من الدولة الفرنسية العميقة فقط، وبالتالي هي ليست «حرب صحافة تضليل مباشر»، حيث إن صحيفة لوموند الحالية ليست هي نفسها في زمن الملك الحسن الثاني، وقتها كانت لسان حال الدولة العميقة الفرنسية، أما اليوم، فالصحيفة يتم تمويلها من صندوق يوصف بالمستقل، وهي خاضعة لتجمع من الاقتصاديين ورجال الأعمال، منهم فرنسيون، ومنهم أجانب، وخليجيون.

النوع الثالث من صحافة التضليل المزروع وهو أخطرهم، هو قيام جهة حكومية أجنبية بالحصول على حصص، أو كل الحصص في صحيفة في بلد آخر، والتستر على هذه الصفقة، وهو ما قامت به الإمارات في العديد من الدول العربية، وأرادت تكراره في بريطانيا حينما حاولت الاستحواذ على صحيفة «ديلي تلغراف»، قبل أن تقوم الحكومة البريطانية بإصدار تشريع يمنع استحواذ دول أجنبية على صحف بريطانية تحت بند «الأمن القومي».

هذا النوع من صحافة التضليل المزروع يسمى أيضا «بالاستثمار المظلم» Dark Investment ، إذ يتم التستر على الجهة التي قامت بوضع يدها على الصحيفة الأجنبية، وتكون الجهة إما حكومية تقتني الحصص باسم شركة خاصة، وأحيانا تكون الجهة عبارة عن شركات هي غطاء لمنظمات «إجرامية» لديها نفوذ في مجال السياسة، والاقتصاد، وتحتاج إلى واجهة إعلامية لتحمي وجودها ضد خصومها، ومنهم الدولة التي تحتضن هذه الصحيفة، وأحيانا كثيرة تكون الجهة التي وضعت يدها على هذه الصحيفة جهة استخباراتية للدولة الأجنبية لا تريد أن يعرف بامر الصفقة، لأنها

لم يكن هذا التضليل الوحيد الذي واجه العائلة الملكية، بل إنها كلما انفتحت على الشعب خارج أسوار القصر، كلما حاول صناع التضليل الاستخباراتي معاقبتها، وحصرها داخل الأسوار من أجل التحكم في حرب السردية التي تروى عن القصر الملكي وساكنيه، وتأليف رواية شبيهة بحكاية لويس الرابع عشر وماري أنطوانيت، حيث تمكن صناع التضليل من الحفاظ على مصالحهم في المغرب، من خلال محاولة التحكم في الحاكم نفسه.

تتخذ الصحيفة، ليس فقط أداة للتأثير في الرأي العام في البلد المستهدف، أو حتى ممارسة التضليل، بل أحيانا كغطاء لنشاط استخباراتي مُعادٍ للبلد المضيف.

حرب التضليل الرقمية

هذه الحرب التي ظهرت مع منصات الإعلام الاجتماعي، كانت تُخاض ضد المغرب في البداية على يوتيوب، وصفحات فيسبوك، وهاشتاغات تويتر، والجديد اليوم أنها تُخاض ضد المغرب على منصة تيليغرام والتي يتواجد مقرها بدبي، ويحمل مالكها الروسي بافل فاليريفيتش دوروف الذي يحمل أيضا الجنسية الإماراتية، والفرنسية، وتوصف المنصة بـ«أرض المعارك»، مما يحولها من منصة إلى سلاح لدول معينة في الغالب يحمل مالك التطبيق جنسيتها، وهو ما يجعل ترتيب فصول قصّة معينة على الشكل التالي مشروعا.

إن كانت صفحة «جبروت» تتخذ من منصة تيليغرام التي يوجد مقرها بدبي أي ببلد يوصف بالشقيق للمغرب، ومالكها يحمل الجنسية الإماراتية إلى جانب الجنسية الفرنسية، و«الهجوم» على المغرب بدأ في نفس توقيت «حرب صحافة التضليل» على المؤسسة الملكية من خلال صحيفة «لوموند» الفرنسية، فهل كل هذه الخيوط المترابطة يمكن أن تشكل خلفية لفهم ما يحدث من إساءة يتعرض لها العاهل المغربي وولي عهده؟

إذا استحضرنا الطريقة التي وجهت بها صحيفة «لوموند» الفرنسية حربها ضد المؤسسة الملكية، فإننا سنكتشف أنها تتعامل مع المؤسسة الملكية في المغرب وكأنها تكرار لقصة لويس الرابع عشر وماري أنطونيت، وكأن فرنسا ما بعد ماكرون تسعى إلى التخلص من الملكية في المغرب، وذلك رغبة منها في فرملة تواجد المغرب في إفريقيا، ومعاقبته على استقلال القرار المغربي في ملف الصحراء، وملفات أخرى لم تعد لفرنسا فيها اليد العليا، ولا الكلمة الأخيرة.

وأيضا، إذا استحضرنا طريقة اشتغال «جبروت»، فسنكتشف أنها تشبه طريقة اشتغال استخبارات الاتحاد السوفييتي، وذلك في حرصها على تسريب وثائق على أنها وثائق سرية تماما مثلما حدث في قضية «دليل ويسترمولانه» ونشر الصحيفة التركية لوثيقة على أنها مسربة من الجيش الأمريكي، وهي لم تكن كذلك، بل كانت مجرد وثيقة مزيفة.

والسؤال هنا هو: لماذا طغى أسلوب الاستخبارات السوفييتية على طريقة عمل «جبروت؟» وهل هذا بسبب الأصول الروسية لمؤسسي منصة تيليغرام التي شنت من خلالها الحرب على المغرب؟

على مر ستة وعشرين سنة من حكم محمد السادس، كانت استطلاعات الرأي التي تصدرها مؤسسات أجنبية تسفر عن نتيجة واحدة لم تتغير طوال هذه السنوات، مفادها أن المغاربة، يثقون في ثلاث مؤسسات: المؤسسة الملكية، المؤسسة العسكرية، المؤسسة الأمنية، وهذا ما يفسر السر وراء استهداف صحافة التضليل الاستخباراتي لهذه المؤسسات بالذات، ولماذا يتم استهداف المؤسسة الأمنية أولا مثلما حدث مع عبد اللطيف حموشي مدير المديرية العامة للأمن الوطني، والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.

بعد استهداف المؤسسة الأمنية، يتم استهداف المؤسسة العسكرية، وبعد الفشل في النيل من المؤسستين، تتجه حملة صحافة التضليل الاستخباراتي إلى هدفها الأساسي الذي حاولت إخفاءه بتركيزها على الأمن، والجيش، وهو المؤسسة الملكية، والملك شخصا، باعتباره، ليس فقط رئيس هذه المؤسسة، وأعلى رأس الدولة، بل باعتباره رمز استقرار البلاد، ومصدر طمأنينة المواطن.

لهذا، بدأت حرب التضليل الاستخباراتي عبر الصحافة ضد المؤسسة الملكية بالتركيز على مرض الملك، ورغم أن القصر الملكي كان منفتحا على التعريف بتطورات وضعه الصحي، وتعاملت البلاغات التي أصدرها طوال ستة وعشرين سنة مع الملك على أنه إنسان يمرض، ويُصاب بوعكات صحية، وبأزمات نفسية، ويُجري هو أيضا عمليات جراحية، وكأي مواطن يفتح عينيه بعد العملية الجراحية على أفراد عائلته تحيط به، رغم كل هذا، ظلت صحة الملك، ومرضه، مادة دسمة لصحافة التضليل، حتى أن حرب التضليل الرقمي لم تجد حرجا في نشر فيديوهات مفبركة تدعي أن الملك الذي يقيم شعائر عيد الأضحى ليس هو، وأن الذي يحمل سكينا لينحر به أضحية العيد، ليس سوى شبيهه.

لم يكن هذا التضليل الوحيد الذي واجه العائلة الملكية، بل إنها كلما انفتحت على الشعب خارج أسوار القصر، كلما حاول صناع التضليل الاستخباراتي معاقبتها، وحصرها داخل الأسوار من أجل التحكم في حرب السردية التي تروى عن القصر الملكي وساكنيه، وتأليف رواية شبيهة بحكاية لويس الرابع عشر وماري أنطوانيت، حيث تمكن صناع التضليل من الحفاظ على مصالحهم في المغرب، من خلال محاولة التحكم في الحاكم نفسه.

زواج الملك محمد السادس، وظهور زوجته علنا في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الحكم العلوي، وإحياء الملك حفل الزفاف بنفس الطقوس التي يقيمها أي شاب مغربي في حفل زفافه، بقدر ما كان إشارة إيجابية على خروج القصر من قيود التقاليد الثقيلة، إلى الحياة العصرية، بقدر ما جرّ على المؤسسة الملكية حربا همجية غلفت بغلاف الصحافة لعلها تضفي عليها رداء «الديمقراطية وحرية التعبير».

حينما نشرت صحيفة إسبانية خبر انفصال الأميرة سلمى عن الملك محمد السادس، وأكده محامٍ فرنسي يتعامله معه القصر في العديد من القضايا، تلقى المغاربة الخبر وتعاملوا معه بكل الثقل والموروث الاجتماعي بأن الأميرة «تظل أم ولي العهد»، ثم واصل المواطن المغربي حياته كما فعل ملك البلاد، وسقطت محاولة التشويش على المجتمع المغربي من خلال خبر أصبحت العائلة المغربية تتعامل معه على أنه جزء من الحياة، وليس نهايتها، كما كانت تفعل قبل عهد محمد السادس.

ومع ذلك، لم تسلم الأميرة سلمى من محاولة استغلالها من قبل صناع التضليل، فلجؤوا إلى كل أنواع التضليل، المباشر، والمزروع، والرقمي، من أجل نشر شائعات عن سلامة حياتها، ووضعها الصحي، وكل ما يمكنه أن ينال منها. مما يظهر إلى أي مدى يُصر أصحاب هذا النوع من التضليل على إعادة إحياء قصة لويس الرابع عشر وماري أنطوانيت، ومحاولة إسقاط الدولة بـ«صحافة الكرواصون».

بمناسبة حلول عيد الشباب المجيد

يتقدم الرئيس المدير العام للمجمع الشريف للفوسفاط وكافة أطر و مستخدمي المجمع

بأحر التهاني وبأسمى آيات الولاء و الإخلاص

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله

و لولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن و صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد و سائر أفراد الأسرة العلوية الشريفة

و يؤكدون بهذه المناسبة الغالية ولاءهم الخالص وتشبثهم بأهداب العرش العلوي المجيد

OCP

الأمن السيبراني المغربي.. فيروس السذاجة!

اختراقات تقف وراءها «دولة».. أم تسريبات استغلت ضعف الحماية في المنصات الرسمية؟

الصحيفة - حمزة المتيوي

في نونبر من سنة 2024، حل الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عبد اللطيف لوديي، بمقر مجلس النواب لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاعه ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025، أمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني، حيث كشف أن المغرب تعرض لـ644 هجمة سيبرانية جرى الإبلاغ عنها رسميًا، في سياق مُتسم بِتزايد هذا النوع من التهديدات.

معطيات لوديي المُضمنة في تقرير الاجتماع، استندت إلى ما رصدته المديرية العامة لنُظُم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني، خلال ما انقضى من 2024 قبل شهر ونصف من انتهاء السنة، مشيرةً أيضا إلى أن 134 حادثا مرصودا احتاج إلى «تدخلات ميدانية» نفذها مركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية، كما أن المديرية أصدرت 16 تنبيها بخصوص «ثغرات أمنية حرجة».

هذه المعطيات مثلت حينها تحذيرًا رسميًا وعلنيًا مفاده أن العديد من المنصات في المغرب مُستهدفة، وأن التهديدات ليست مجرد كلام عابر، بل هي واقع ملموس قد يتحول إلى «كارثة»، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك بأقل من 5 أشهر، وتحديدا في أبريل الماضي، حين جرى اختراق الموقع الرسمي لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

الأمر في البداية كان يُسوق على أنه هجوم ممنهج من طرف «قراصنة جزائريين» يجمعهم كيانٌ «افتراضي» أطلقوا عليه اسم «جبروت»، لكن مع مرور الوقت، واستمرار تهاوي المنصات العمومية وتسريب الوثائق والمعطيات الشخصية لوزراء ومسؤولين أمنيين، بدأت تتراكم المؤشرات حول اندلاع «حرب داخلية» أيضا، وصار الأمر يتحول إلى ما يشبه امتحانا عصيبًا لمنظومة الحماية السيبرانية المغربية.

حرب سيبرانية غامضة

اختراق الموقع الرسمي للوزارة المكلفة بالتشغيل، كان البداية لهذه «الحرب السيبرانية»، وأعطى حينها انطباعا بأن الأمر يرتبط بالصراع مع الجزائر حول الصحراء، على اعتبار أن المخترقين نشروا عبارة «الجزائر خط أحمر» رفقة خريطة تشير إلى ما يسمى «الجمهورية الصحراوية»، مع ضم ما تبقى من المملكة إلى الأراضي الجزائرية، وهو أمر لم يكن جديدا إذ سبق لمُخترقين من الجانبين أن قاموا بأمور مشابهة.

ما سيأتي بعد ذلك سيكون الأخطر، حيث أعلنت «جبروت» عن اختراق قواعد بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والحصول على أكثر من 53 ألف ملف تتضمن المعطيات المهنية والشخصية لمليوني شخص، وقامت بنشر العديد منها تدريجيا عبر حسابها في تطبيق المحادثة «تلغرام»، بما في ذلك التصريح بالأجور الخاص بمنير الماجدي مدير الكتابة الخاصة للملك محمد السادس، براتب شهري يتجاوز 1,25 مليون درهم، ومحمد حسن الوريا‌غلي، المدير العام لهولدينغ «المدى» براتب يقارب 7,4 ملايين درهم شهريا.

لكن تلك لم تكن سوى البداية، لأن «جبروت» ستعاود الظهور مُجددا في يونيو، معلنة عن «اختراق» قاعدة بيانات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، والحصول على بيانات ضخمة حجمها 4 تيرابايت بما يشمل العديد من شواهد الملكية وعقود البيع والخرائط الهندسية وبطائق التعريف الوطنية، ثم ستُعلن اختراق منصة الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية أيضا، مدعية الحصول منها على العديد من البيانات والوثائق الشخصية.

إلا أن مجموعة «جبروت»، التي انطلقت في البداية تحت يافطة «الولاء» للجزائر، ستتحول تدريجيا إلى قضية رأي عام مغربية، حين سترتبط التسريبات بمسؤولين عموميين بارزين، مع ما سيحمله ذلك من علامات استفهام حول ما إذا كان ذلك مؤشرا على معركة لتصفية الحسابات، يقف وراءها مغاربة لديهم مصالح خاصة وسط دوائر صناعة القرار.

البداية كانت بفاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وعمدة مراكش، بخصوص بيع أرضٍ مساحتها 66 هكتارا في منطقة «تسلطانت» الواقعة ضمن النفوذ الترابي لجماعتها، بقيمة 266 مليون درهم، رفقة شقيقَيْها، تمهيدا لإقامة مشاريع عقارية عليها بعدما كانت ذات طابع فلاحي في السابق، ما وضعها أمام شبهات «تضارب المصالح» و«استغلال النفوذ»، الأمر الذي ردت عليه الوزيرة بكون الأمر يتعلق بميراث أسري جرى بيعه سنة 2023 بعد وفاة والدتها، معللة لجوءها للقضاء ضد «الحملة» التي تستهدفها.

زميلها في حزب الأصالة والمعاصرة، وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، كان التالي في قائمة المعنيين بالتسريبات، حين كشفت الوثائق أنه حصل على قرض بنكي بقيمة 11 مليون درهم أواخر سنة 2020، وأعاده كاملا في يوليوز 2024، أي في أقل من 4 سنوات، وبواسطته قام بأقتناء عقار فاخر ما لبث أن فوته لزوجته في غشت من سنة 2024، مع تحديد قيمته في مليون درهم فقط، ما وضعه أمام شبهات التهرب الضريبي، وشكّك في مصداقية عملية تصريحه بالممتلكات وكذا مصدر ثروته، وهو ما دفع الوزير إلى نفي كل تلك الاتهامات والحديث عن استهدافه، ملوحا أيضا برفع دعوى قضائية ضد من يتداولون تلك الوثائق.

المنشورات استهدفت أيضا شخصيات أمنية وعسكرية من الصف الأول في المغرب، أبرزها كان محمد ياسين المنصوري، الذي يقود الإدارة العامة للدراسات والمستندات، وهو جهاز المخابرات الخارجية الرئيس في المملكة، حيث همت «التسريبات» معطيات شخصية عنه وعن أسرته، أبرزها شراء أراضي بقيمة 30 مليون درهم وإنشاء شركتَين باسم ابنته، إلى جانب الجنرال محمد هرمو، قائد الدرك الملكي، الذي جرى نشر وثيقة يُستفاد منها أنه اشترى عقارا مساحته 1296 مترا بمدينة إفران، كان في الأصل تابعا للملك الخاص للدولة، بقرار من وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح، بقيمة 648 ألف درهم، وكما كان متوقعا، فإن «لادجيد» والدرك، وعكس السياسيين، فضلا عدم التفاعل مع ما نُشر.

لكن الأفظع كان ما سيأتي بعد ذلك، حين جرى نشر وثائق ومعطيات تهم محمد الراجي، الذي وُصف بأنه «الرجل الثاني» بعد عبد اللطيف حموشي في جهاز المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني «ديستي»، أي المخابرات الداخلية، هذا الأخير الذي لم يقتصر الأمر على التشكيك في ذمته المالية بحكم حجم ثروته المفترض الذي يشمل منطقة صناعية في بني ملال بقيمة 30 مليون درهم، بل وصل أيضا إلى أمور تمسّ سيادة المغرب وتزعم السمسرة والاتجار في مجاله الأمني والعسكري، على غرار الحصول على «عمولات» كبيرة عبر صفقات شراء معدات تجسس من بلدان أوروبية مثل المجر وقبرص ولوكسمبورغ، بوساطة من «شركات وهمية» ادّعى المُسربون أنها أسّاسها في فرنسا رفقة أحد شركائه، بالإضافة إلى ترك ثغرات متعمدة في أنظمة التجسس من أجل الحصول على معلومات حساسة تشمل الملك وأعضاء الحكومة وقادة الجيش والأجهزة الأمنية، بغرض بيعها لدول أجنبية.

هل هو حقا اختراق كبير؟

هذا المسار الذي اتخذته تلك «التسريبات»، وجّه التحليلات صوب طريق آخر، فالأمر لم يعد يتعلق بالضرورة بـ«اختراق سيبراني خارجي»، كما صورته مجموعة «جبروت» في البداية، بل بدأ يضع الإلكترونية، وما إذا كانت تقف وراءها «دولة» حقا، وهي في هذه الحالة الجزائر، والتي احتفت وسائل الإعلام المقربة من النظام الحاكم بما يُنشر ونسبته رأسا لقراصنة جزائريين.

هذا الطرح يدعمه حسن خرجوج، المستشار المتخصص في الهندسة الاجتماعية والنظم المعلوماتية، الذي يرى أن ما تنشره مجموعة «جبروت» لا يمكن اعتباره كله «اختراقاً سيبرانياً متقدماً»، بالمعنى الدقيق، ويضيف في حديثه لـ«الصحيفة» قائلا «نعم، بعض المنصات المغربية تعرضت لاختراقات حقيقية ومؤكدة، مثل منصة «توثيق»، لكن في حالات أخرى ما تنشره المجموعة يدخل في إطار التمويه الرقمي»، مُفسِّرًا أن الأمر يتعلق بـ «إعادة تسويق أو تغليف لتسريبات حصلت عليها عبر طرق أخرى، مثل شراء قواعد بيانات من السوق السوداء، أو عبر تسريبات».

هذه التقنية معروفة في حروب المعلومات باسم Plausible Deniability أو «الإنكار المعقول»، حيث يتم، حسب المتحدث نفسه، تقديم البيانات للرأي العام وكأنها نتاج هجوم سيبراني مُعقد، بينما في الواقع مصدرها قد يكون أبسط بكثير، والهدف هو التأثير النفسي والإعلامي، وإعطاء انطباع بقدرة خارقة على اختراق الدولة، حتى لو لم يكن الأمر كذلك فعلاً، بمعنى آخر فإن بعض ما يُنشر «يعكس ثغرات حقيقية في المنظومة الرقمية المغربية، لكن وجهه الخفي يتمثل في استغلال إعلامي لثغرات بشرية أو تنظيمية لا علاقة لها مباشرةً بقدرات تقنية متقدمة».

> **ما سيأتي بعد ذلك سيكون الأخطر، حيث أعلنت «جبروت» عن اختراق قواعد بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والحصول على أكثر من 53 ألف ملف تتضمن المعطيات المهنية والشخصية لمليوني شخص**

> **العديد من نقاط الضعف في مجال الأمن السيبراني المغربي لم تكن خفية، وبعض منافذ الاختراق جرى التحذير منها علنا، وعلى لسان الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عبد اللطيف لوديي، نفسه، الذي أورد، خلال مشاركته في الجلسة الافتتاحية لأشغال الندوة الوطنية حول أمن نظم المعلومات الصحية، بتاريخ 22 يونيو 2023 بالرباط، أن المعطيات الصحية «تُشكل هدفا مفضلا للهجمات السيبرانية»، مضيفا أن «الانفتاح وسهولة الولوج إلى المعلومات التي توفرها الرقمنة تجب مواكبتهما بإجراءات حمائية صارمة وتعزيزها من خلال القوانين الجاري بها العمل».**

قرصنة باعتراف رسمي

ومع ذلك: فإن الثابت هو تعرض بعض المنصات الرسمية في المغرب لعملية اختراق سيبراني، وهذا التأكيد مصدره المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، التابعة لإدارة الدفاع الوطني، التي فتحت «تحقيقات معمقة» إثر تسريبات 2 يونيو 2025، لتخلص، وفق ما جاء في بلاغ صادر عنها، إلى أن البيانات المعنية بالتسريب تعود حصريًا إلى منصة tawtik.ma التي يشرف عليها المجلس الوطني لهيئة الموثقين، ولم يتم تسجيل أي اختراق لأنظمة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي، وأوردت أنه في إطار التدابير الاحترازية، تم إيقاف المنصة المعنية مؤقتًا من أجل تصحيح الثغرات الأمنية التي تم استغلالها في عملية تسريب البيانات.

والمؤكد أن العديد من نقاط الضعف في مجال الأمن السيبراني المغربي لم تكن خفية، وبعض منافذ الاختراق جرى التحذير منها علنا، وعلى لسان الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عبد اللطيف لوديي، نفسه، الذي أورد، خلال مشاركته في الجلسة الافتتاحية لأشغال الندوة الوطنية حول أمن نظم المعلومات الصحية، بتاريخ 22 يونيو 2023 بالرباط، أن المعطيات الصحية «تُشكل هدفا مفضلا للهجمات السيبرانية»، مضيفا أن «الانفتاح وسهولة الولوج إلى المعلومات التي توفرها الرقمنة تجب مواكبتهما بإجراءات حمائية صارمة وتعزيزها من خلال القوانين الجاري بها العمل».

وفي 15 أبريل 2025، نشر المعهد المغربي لتحليل الدراسات تقريرا بعنوان «الأمن السيبراني بالمغرب: بين الإنجازات والتحديات»، والذي كشف أن الحوادث السيبرانية في المغرب متباينة في طبيعتها وتأثيرها، بدءاً من تسريبات البيانات واسعة النطاق وهجمات الفدية، مروراً بالتجسس الإلكتروني الموجَّه، وصولاً إلى الاختراقات المدعومة من دول»، ورصد التقرير الذي أعدته أساتذة الأمن السيبراني بجامعة السلطان مولاي سليمان، هند الإدريسي، تعرض العديد من المواقع الإلكترونية الرسمية لعمليات اختراق منذ 2012، بما يشمل، إلى جانب عدة منصات حكومية، مواقع مؤسسات عمومية وشبه عمومية منها بنك المغرب وبورصة الدار البيضاء ووكالة المغرب العربي للأنباء والقناة الثانية، ومن بين منفذي تلك الهجمات قراصنةٌ جزائريون وتونسيون.

ومنافذ اختراق المنصات الرسمية المغربية، متعددة ومتداخلة، وهو ما يؤكده المستشار حسن خرجوج، الذي تحدث عن 4 أسباب تقنية سهّلت الاختراقات، أولها تأخر التحديثات الأمنية، إذ إن كثير من المنصات ما زالت تعمل بإصدارات قديمة من البرمجيا، مثل خوادم APACHE/PHP، أو قواعد البيانات «غير المُرَقّعة»، أي التي تعمل بإصدارات قديمة لم تخضع للتحديثات الأمنية الصادرة عن الشركات المُطورة، وهو ما يفتح الباب أمام استغلال ثغرات معروفة، أما السبب الثاني فهو ضعف إدارة الهويات والصلاحيات، وأساسا عبر غياب سياسات صارمة للتحقق الثنائي (2FA) وإدارة كلمات المرور، ما يجعل حسابات الموظفين بوابة سهلة للهجوم.

السبب الثالث لهذه الاختراقات، وفق خرجوج، يتمثل في غياب الرصد اللحظي MONITORING & SOC، ومع عدم وجود مراكز عمليات أمنية رقمية متطورة، تمر بعض الهجمات غير مكتشفة لأسابيع أو أشهر، أما السبب الرابع فهو العامل البشري، فالموظف غير المكون غالبا هو «الحلقة الأضعف» إذ يمكن استهدافه برسالة تصيد PHISHING أو استغلال جهله بإجراءات السلامة الرقمية، ويخلص المتخصص في المجال السيبراني إلى أن اختراق منصة «توثيق» ليس حادثاً معزولاً، بل إشارة إلى أن المغرب بحاجة إلى تسريع الاستثمار في تحديث البنية التحتية الرقمية، وتحصين العنصر البشري، وتحويل الأمن السيبراني من مجرد إطار قانوني إلى ممارسة يومية إلزامية.

أخطاء ساذجة تُسهل الاختراق

وإذا ما عدنا إلى المنصات العمومية التي تعرضت للاختراق أو حتى تلك المهددة بالقرصنة، سواء كانت ذات وظيفة تواصلية أو خدمية، نجد أن هناك العديد من العوامل المشتركة بينها، التي تعد بمثابة منافذ سهلة مُتجاوزة» تُسهل على «الهاكرز» مهمة السيطرة عليها، وهو أمر يتقاطع مع ما ذكره خرجوج في حديثه لـ«الصحيفة»، إذ يرى أن «التحول الرقمي في المغرب أسرع من الأمن الرقمي»، شارحا بالقول إن الكثير من المنصات العمومية انطلقت في إطار التحول الرقمي Digital Transformation بسرعة، عبر تقديم خدمات عن بعد، ومنصات إلكترونية للإدارة، مثل إطلاق منصة للانتخابات، والعدالة الرقمية... لكن الأمن السيبراني لم يُدمج منذ البداية في تأسيسها (Security by Design)، بل جاء دائماً كمُكمل لاحق، ما يعني أن المؤسسات المغربية أنشأت منصات ضخمة بتكاليف مهمة لكن بدون حماية كافية.

مسألة أخرى تُمثل عاملا مشتركا في المنظومة الرقمية المغربية وتتعلق بتسجيل نقص في رصد الـ Zero-Day أي الثغرات الأمنية، فهي ما زالت تعتمد بشكل كبير على حلول جاهزة مثل WordPress أو Joomla، وأنظمة Enterprise Resource Planning مستوردة، وهذا يجعلها عرضة لثغرات Zero-Day التي تباع في السوق السوداء، وغياب الاستثمارات في فرق بحث محلية يجعل التعامل مع هذه التهديدات بطيئا.

المستشار المتخصص في تكنولوجيا المعلوميات، يُنبه أيضا إلى محدودية استخدام الذكاء الاصطناعي في الرصد، موردا «بينما العديد من الدول انتقلت لاستعمال أنظمة SIEM + AI للكشف المبكر عن السلوكيات المشبوهة، لا تزال معظم المنصات المغربية تفتقر لهذا المستوى من الرصد الذكي، وتعتمد فقط على جدران حماية (Firewalls) تقليدية»، محذرا كذلك من مشكلة ضعف التنسيق بين المؤسسات، إذ إن «كل وزارة أو مؤسسة عندها حلولها الخاصة، لكن لا يوجد مركز وطني موحّد لتبادل الإنذارات السيبرانية بشكل لحظي، وهذا يجعل الهجمات تتكرر على أكثر من جهة بنفس الطريقة دون أن تستفيد المؤسسات من خبرات بعضها البعض».

ومع ذلك فإنه في العديد من الحالات، لا يكون مصدر التسريبات الاختراقَ خارجي، وفق خرجوج، بل، ببساطة، موظفٌ عنده صلاحيات واسعة ويَستغلُ ضعف المراقبة الداخلية، وذلك نتيجة غياب

تطبيق مبادئ مثل Least Privilege (أقل قدر من الصلاحيات)، الذي يعني أن أي موظف يصبح قادرا على الولوج إلى بيانات حساسة، هذا، دون إغفال ما وصفه «ثغرة الوعي المجتمعي»، إذ إن المجتمع المغربي يستعمل أكثر من 30 مليون خط إنترنت، لكن وعي المواطنين بخطورة الأمن الرقمي ضعيف جداً، ويتمظهر في مشاركة كلمات المرور، حتى بالنسبة للمنصات المهنية، وفتح روابط مشبوهة عبر «واتساب» أو «فيسبوك» على الأجهزة الشخصية أو الموجودة في مقار العمل، واستخدام Wifi عمومي بدون الشبكة الخاصة الافتراضية VPN.

انتكاسة بعد استراتيجية بـ11 مليار درهم

الهجمات السيبرانية التي استهدفت المؤسسات العمومية المغربية، وبغض النظر عن التضخيم المحتمل لطبيعتها، فإن اللافت هي أنها سُجلت بعد أشهر فقط من إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، في شتنبر 2024، والتي قال رئيس الحكومة عزيز أخنوش إنها ستُكلف استثمارات بقيمة 11 مليار درهم إلى حدود سنة 2026، وذلك بهدف رقمنة خدمات الإدارات العمومية، إلى جانب «تعزيز السيادة الرقمية»، ثم تلاها، في أكتوبر، الإعلان عن الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، التي خُصّصت محورها الثاني من بين محاورها الأربعة، لأمن وصمود الفضاء السيبراني.

هذا الزخم الذي سبق الاختراقات الأخيرة، يدفع للتساؤل حول نجاعة التوجه المغربي الرسمي في مجال الأمن السيبراني، وفي هذا المجال يقول الخبير حسن خرجوج إن الاختراقات المرصودة، تكشف أن هناك «هشاشة بنيوية في المنظومة الرقمية المغربية، خاصة المؤسسات التي تعتمد في الأساس على بيئات رقمية معروفة ولها تاريخ حافل مع الثغرات الأمنية»، لكنه استدرك قائلا أن ذلك «لا يعني أن المغرب لم يستثمر في الأمن السيبراني، فهناك الاستراتيجية وطنية للأمن السيبراني 2030، والقانون 05-20 الذي يؤطر حماية النظم المعلوماتية الحساسة، لكن المشكلة تكمن في فجوة التنفيذ، أي أن حجم الإنفاق لم يُترجم بعدُ إلى أنظمة مُحَدَّثة ومحصنة بشكل كافٍ».

المستشار المتخصص في مجال المعلوميات، يرى أن الوضع الحالي للمنصات الرقمية العمومية في المغرب يُمكن وصفه بـ «المتفاوت»، إذ إن هناك «قطاعات حَققت تقدماً ملحوظاً، لكن قطاعات أخرى ما زالت تشتغل بوسائل قديمة تجعلها عرضة للاختراق»، ويضيف قائلا إنه من حيث تحديث الخوادم، فإن جُزءًا من المنصات الحكومية لا يزال يعمل بخوادم وبرمجيات قديمة، مثل إصدارات Apache PHPg وقواعد بيانات MySQL المتجاوزة، مع ضُعفٍ في التحديثات الأمنية، وهذا يجعلها مُعرضة لثغرات معروفة يمكن استغلالها بسهولة.

ويُنبه المتحدث نفسه إلى أن بروتوكولات الحماية والتشفير، في حاجة ملحة للتحديث والتطوير أيضا، فرغم أن عدداً من المنصات تعتمد شهادات SSL (آليات رقمية تُستعمل لتأمين الاتصال بين المستخدم، أي المتصفح، والخادم، أي السيرفر، عبر الإنترنت)، إلا أن بعض البوابات لا تزال تستخدم بروتوكولات قديمة مثل TLS 1.0/1.1، ما يجعل الاتصالات غير آمنة أمام هجمات مثل Downgrade Attacks (الهجوم الخافض للمستوى)، وهو نوع من الهجمات يقوم فيه المهاجم بإجبار نظامين متواصلين، مثل المتصفح والخادم، على استعمال بروتوكول أو نسخة أضعف من خوارزميات التشفير، رغم أن النظامين يدعمان نسخًا أحدث وأكثر أماناً.

وبخصوص رصد الاختراقات (Monitoring)، يرى خرجوج أن هناك جهودًا في هذا المجال عبر المديرية العامة لأمن نظم المعلومات وبعض المراكز القطاعية، لكن في غياب مراكز عمليات أمنية على مستوى الوزارات والإدارات العمومية وشبه العمومية والخاصة، فإن القدرة على اكتشاف الهجمات في وقتها لا تزال محدودة، وفي حالات كثيرة، لا يتم اكتشاف الاختراق إلا بعد تسريب البيانات للرأي العام.

ولا يمكن، وفق المتخصص نفسه، التغاضي عن دور الثقافة والتكوين الرقميين، موردا «هنا تكمن الثغرة الأخطر، حيث يجري الاعتماد الأكبر على خريجي الجامعات والمعاهد، لكن دون إدماج كافٍ للخبرة الميدانية أو الباحثين الأمنيين المستقلين وحتى الهاكرز السود Black Hat Hackers (القراصنة الذين يقومون باختراقات غير قانونية)».

وعلى هذا الأساس، تستعين العديد من الدول والمؤسسات بالقراصنة المُضادين، ومنهم الذين تورطوا في السابق في عمليات قرصنة خبيثة، لتحويلهم إلى قراصنة بيض White Hat Hackers، الذين يُنفذون اختراقات لصالحها من أجل الكشف مُسبقا عن الثغرات والعمل على إصلاحها، وتعليقا على ذلك، يرى خرجوج أن أي هاكر من هؤلاء، حتى ولم يتوفر على شهادة جامعية، فهو يمثل «قوة أخطر بكثير من 30 مهندسا مجتمعين»، خصوصا في ظل أن الموظف العادي داخل الإدارة «غالباً لا يتلقى تكويناً في أبسط ممارسات الأمن الرقمي، كإدارة كلمات المرور أو التحقق الثنائي، ما يجعله الحلقة الأضعف، وهذا ما يحول أي هجوم Phishing أو Social Engineering إلى أمر أكثر خطورة من ثغرة تقنية في الكود».

> **حسب تقرير «الأمن السيبراني» بالمغرب» الصادر عن المعهد المغربي لتحليل السياسات، نجد معلومات تؤكد هشاشة بنية الحماية الرقمية في المملكة ليس على المستوى الدولي فقط، وإنما القارة أيضا فقد صُنفت كأكثر دولة إفريقية تضرراً من برمجيات «تروجان» المصرفية وبرمجيات السرقة، والتي استهدفت مؤسسات مثل البنك الشعبي والقرض العقاري والسياحي...**

الأمن السيبراني.. الضرورة المنسية

وبالعودة إلى تقرير «الأمن السيبراني بالمغرب» الصادر عن المعهد المغربي لتحليل السياسات، نجد معلومات تؤكد هشاشة بنية الحماية الرقمية في المملكة ليس على المستوى الدولي فقط، وإنما القارة أيضا فقد صُنفت كأكثر دولة إفريقية تضرراً من برمجيات «تروجان» المصرفية وبرمجيات السرقة، والتي استهدفت مؤسسات مثل البنك الشعبي والقرض العقاري والسياحي، بواقع 18.827 هجوماً مكتشفاً عام 2022، قبل جنوب إفريقيا ونيجيريا، وفي 2018، احتل المغرب المرتبة 93 على المستوى العالمي، والمرتبة 16 على المستوى الإفريقي، والمرتبة 10 على المستوى العربي، في النسخة الثالثة من مؤشر الأمن السيبراني العالمي، الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.

الأمر إذًا ليس رفاهية ولا اختيارا، بل ضرورة تأخر التعامل معها بجدية لسنوات، ويتطلب ذلك إجراءات فعالة بعضها آني والآخر لاحق، وهو ما يؤكده أيضا حسن خرجوج، الذي يرى أن حماية الأمن السيبراني المغربي تتطلب، أولا، وبشكل عاجل، تحديثًا إلزاميًا للخوادم والبرمجيات في كل الإدارات، مع مراقبة دورية للمؤسسات، بالإضافة إلى فرض التحقق الثنائي (2FA) في حسابات الموظفين والبوابات الرسمية، خصوصاً البريد الإلكتروني وأنظمة التسيير الإداري، وعلى الدولة أيضا إطلاق برنامج وطني لرصد الثغرات (Bug Bounty Maroc) ليشجع الباحثين الأمنيين المحليين على التبليغ عن الثغرات بدل تركها بين يدي مجموعات مثل «جيروت»، مع إعطاء حوافز مالية لهؤلاء المكتشفين، وتنزيل برنامج للتكوين السريع للموظفين العموميين حول الهندسة الاجتماعية والتصيُّد الإلكتروني، باعتبارها المدخل الأكثر شيوعاً للهجمات.

أما على المدى المتوسط، فيُركز الباحث في النظم الرقمية والتكنولوجيا على إنشاء مراكز عمليات أمنية (SOC) جهوية مرتبطة بمركز وطني رئيسي لرصد الهجمات في وقتها الحقيقي، مع تحديث إلزامي للبنية التحتية الرقمية لاعتماد بروتوكولات حديثة مثل TLS 1.3، وتطبيق معايير ISO 27001 و OWASP على كل المشاريع الرقمية الممولة من الدولة، بالإضافة إلى إدماج الأمن السيبراني في المناهج الجامعية والمعاهد، خاصة التكوين مجال «الهاكر غير الأخلاقي»، مع برامج تكوينٍ مهني للموظفين، مشددا أيضا على ضرورة استقطاب الكفاءات المغربية بالخارج، وفتح الباب للباحثين المُستقلين عبر شراكات مؤسساتية.

إجراءات أخرى يجب القيام بها على المدى البعيد، من أجل تفادي الهجمات السيبرانية، وفق خرجوج، ومنها تأسيس مدرسة وطنية أو أكاديمية سيبرانية على شكل Cyber Range تُتيح تدريبا عمليا على الهجمات والدفاعات، مثلما هو معمول به في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على بناء سيادة رقمية عبر تطوير حلول مغربية في التشفير والتخزين السحابي، وتأسيس البنية التحتية الرقمية السيادية، مؤكدا على ضرورة جعل الأمن السيبراني جزءاً من الأمن القومي، بحيث يصبح موازياً للجيش والدفاع الوطني، مع ميزانية مستقلة واستراتيجية دائمة التحديث، وخلق ثقافة مجتمعية للأمن الرقمي تنطلق من المدارس الابتدائية وصولا إلى الجامعات، لضمان وعي جماعي بخطورة التهديدات السيبرانية.

MGPAP
Mutuelle Générale du Personnel des Administrations Publiques au Maroc

التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية

تهنئة بمناسبة ذكرى عيد الشباب المجيد

بمناسبة حلول عيد الشباب المجيد الذي يخلد الذكرى الثانية والستون لميلاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة السيد مولاي ابراهيم العثماني رئيس المجلس الإداري للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، أصالة عن نفسه و نيابة عن باقي أعضاء المجلس الإداري و مندوبي و أطر و مستخدمي التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، بتقديم أصدق عبارات التهاني و التبريكات و بأسمى آيات الولاء و الإخلاص إلى السدة العالية بالله مقام صاحب الجلالة و المهابة الملك محمد السادس دام له النصر و التمكين.

سائلا العلي القدير أن يطيل عمر جلالته و أن يشمله بموفور الصحة و العافية، و أن يبقيه ذخرا و ملاذا لهذا الوطن، و أن يقر عينه بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، و بصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة خديجة، و أن يشد أزره بشقيقه السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، و بأن يحفظ سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة بما حفظ به الذكر الحكيم.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته

خديم الأعتاب الشريفة

رئيس المجلس الإداري للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية
مولاي ابراهيم العثماني

هل حان الوقت لسحب ملف الصحراء من اللجنة الرابعة للأمم المتحدة؟

الصحيفة - خولة اجعيفري

هناك لحظات في التاريخ السياسي للدول لا يمكن تفويتها، فهي لا تتكرر مرتين، وتكون فيها الفرصة شبيهة بالنافذة التي إن لم تُفتح في وقتها، أغلقت إلى الأبد، وهذا تماما ما يعيشه المغرب اليوم في ملف الصحراء، لحظة نادرة، ضاغطة، تنذر بما هو حاسم، وتُطالب بما هو أكبر من التريّث. لحظة تقول بلغة واضحة إما أن تحسم الرباط، أو تُفوّت زمنا استثنائيا في معركة الوحدة الترابية.

على بعد أسابيع من جلسة مجلس الأمن المقررة شهر أكتوبر المقبل، تتغير خريطة مواقف العالم بسرعة غير مسبوقة، فدولٌ أوروبية كانت إلى الأمس القريب تضع قدما في الدبلوماسية الرمادية، ها هي اليوم تُعلن دعمها الصريح لمبادرة الحكم الذاتي. البرتغال، التشيك، المجر، هولندا، وقبلها ألمانيا وإسبانيا وفرنسا، وبعدها بريطانيا التي أعلنت رسميا أن المبادرة المغربية هي الحل الأكثر جدية وواقعية ومصداقية.

وفي أمريكا اللاتينية، تتوالى الانسحابات من قائمة الاعترافات بما يسمى «الجمهورية الصحراوية» في مقدمتها سورينام، الباراغواي، الإكوادور، وبنما، أما في إفريقيا، فقد اختارت غانا وكاب فيردي ومعهما غامبيا وغينيا بيساو الاصطفاف إلى جانب الوحدة الترابية للمغرب، إما عبر فتح قنصليات في الداخلة والعيون، أو بسحب اعترافاتها القديمة بجبهة البوليساريو الانفصالية.

نحن لا نتحدث هنا عن «مواقف» عابرة، بل عن انهيار ممنهج لما يسمى «الجمهورية الصحراوية»، وعن موجة اعترافات دولية ترسم ميزانا جديدا للقوة لصالح المغرب وهي موجةٌ ما كانت لتحدث لولا التحول العميق، في هندسة الدبلوماسية المغربية، التي باتت تشتغل بنوع من المبادرة والجرأة الاستباقية، لا الاكتفاء بردّ الفعل أو الاتكاء على شرعية التاريخ فقط.

في المقابل، يبرز ما يمكن وصفه بـ «تناقض سياسي لافت» يمكن أن يشكل تحديا أمام الدينامية الإيجابية التي يعرفها الملف، ويتمثـل أساسا في استمـرار إدراج قضية الصحراء ضمن جدول أعمال اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي لجنة أنشئت خصيصا لمعالجة قضايا تصفية الاستعمار، إذ يثير هذا الوضع إشكالا مؤسساتيا بالنظر إلى أن الملف يتعلق بوحدة ترابية لدولة تمارس سيادتها الكاملة على الإقليم، ويحظى بدعم متزايد من قوى دولية مؤثرة كما أن استمرار مناقشته في هذا الإطار الأممي يمنح، من الناحية العملية، مجالا لإعادة إنتاج الخطابات التقليدية التي تتبناها الجزائر والبوليساريو، والتي لم تعد تعكس التحولات السياسية والقانونية التي شهدها الملف خلال السنوات الأخيرة.

وبالعودة إلى الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في أكتوبر الماضي، تبرز بوضوح ملامح التحول الاستراتيجي الذي دعا إليه الملك محمد السادس في تدبير ملف الصحراء، بالانتقال من نهج ردّ الفعل إلى نهج المبادرة، ومن إدارة الملف بمنطق الانتظار إلى معالجته بروح الحزم والاستباقية، فقد شكل الخطاب دعوة صريحة ومباشرة لكل الفاعلين السياسيين والدبلوماسيين لاعتماد مواقف جريئة وشجاعة، قائمة على منهجية واضحة ترتكز على الشرعية الدولية والقانونية، وتستثمر مكتسبات الواقع الميداني والدعم الدولي المتنامي.

في هذا السياق، لم يعد استمرار إدراج ملف الصحراء ضمن جدول أعمال اللجنة الرابعة مسألة شكلية أو خطأ بروتوكولي عابر، بل أصبح آلية رمزية تمنح الجزائر والبوليساريو متنفسا لإعادة تدوير روايات متقادمة، داخل فضاء أممي فقد صلته بالتحولات الواقعية والسياسية والقانونية التي عرفها الملف. وعليه، فإن إبقاء هذا الوضع على حاله يطرح سؤال التوقيت السياسي الحاسم: هل من المجدي انتظار توافق دولي كامل - وهو أمر نادر في النظام متعدد الأطراف - أم أن اللحظة الحالية، بزخمها الدبلوماسي والأمني تمثل الفرصة الأمثل لاتخاذ خطوة حاسمة تنقل الملف إلى مستوى المعالجة الفعلية في فضاء مجلس الأمن؟

من جهة ثانية، وباستحضار السياق الحالي، فما يزيد المشهد خطورة متغيّرٌ أمني يوازي التحول السياسي والقانوني، بعدما انتقلت البوليساريو من حركة انفصالية منهكة دبلوماسيا إلى كيان شبه مسلح تتقاطع خيوطه مع شبكات الإرهاب في الساحل، وقد سبق وحذرت تقارير دولية من انتقال تكنولوجيا الطائرات المسيّرة إلى الجبهة، ومن صلات متزايدة مع إيران، ومن ضلوع في تهريب البشر والسلاح عبر الحدود الجزائرية المالية، فيما وعلى الضفة المقابلة من الأطلسي، طُرح في الكونغرس الأميركي مشروع قانون يدعو إلى تصنيف البوليساريو منظمة إرهابية في سابقة تكشف حجم التحول في كيفية قراءة الملف أمنيا.

يبرز ما يمكن وصفه بـ «تناقض سياسي لافت» يمكن أن يشكل تحديا أمام الدينامية الإيجابية التي يعرفها الملف، ويتمثـل أساسا في استمـرار إدراج قضية الصحراء ضمن جدول أعمال اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي لجنة أنشئت خصيصا لمعالجة قضايا تصفية الاستعمار، إذ يثير هذا الوضع إشكالا مؤسساتيا بالنظر إلى أن الملف يتعلق بوحدة ترابية لدولة تمارس سيادتها الكاملة على الإقليم

وبهـذا الـزخـم وهـذه المعطيات، لم يعد مقبولا مخاطبة المغرب كـ «طرف في النزاع»، ولا التعامل مع صحرائه كقضية إثبات فالمعركة اليوم هي معركة القرار أي إخراج الملف من عباءة اللجنة الرابعة إلى فضاء مجلس الأمن، حيث تُصنع التوازنات الفعلية وتُؤطّر النزاعات بمنطق المصالح والاستقرار، لا بشعارات باردة من حقبة أخرى، وهكذا فقط تنتقل الدبلوماسية من «الدفاع إلى المبادرة، ومن إدارة الزمن إلى صناعته» كما دعا إلى ذلك عاهل البلاد في خطابه إلى الأمة بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية أكتوبر الماضي.

بداية الحكاية.. حين أدخل المغرب ملف صحرائه إلى اللجنة الرابعة

ما يزال ملف الصحراء في قلب واحدة من أطول النزاعات الإقليمية في إفريقيا، يناقش سنويا داخل اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، وكأن الزمن لم يتحرك منذ ستينيات القرن الماضي، والمفارقة أن هذه اللجنة التي أُنشئت خصيصا لمواكبة تصفية الاستعمار في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ما زالت تُستخدم كمنبر موسمي تُردد فيه الجزائر، نيابة عن جبهة البوليساريو، خطابات متآكلة تتجاهل مجمل التحولات الجيوسياسية التي شهدها الملف، بل وتتعامى عن الشرعية القانونية الجديدة التي رسّخها مجلس الأمن ومواقف القوى الكبرى، ومع ذلك، فإن القصة لم تبدأ هكذا، بل كانت بدايتها مختلفة تماما، بل ومغربية الأصل والمنشأ.

في عام 1963، كان المغرب في طور استكمال وحدته الترابية من فرنسا وإسبانيا فبادر إلى سلك المسار الأممي، وطالب بإدراج إقليم الصحراء، الذي كان يُعرف آنذاك بـ«الصحراء الإسبانية» ضمن لائحة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وقد استجابت الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الطلب، بناء على مبدأ إنهاء الاستعمار، فتم تصنيف الإقليم ضمن اختصاص اللجنة الرابعة التي تُعنى بتصفية الاستعمار عن المستعمرات التقليدية.

الرباط، في تلك المرحلة لم تكن تُناقش ملفا مفتوحا على احتمالات الانفصال، بل كانت تترافع من داخل الأمم المتحدة من أجل الاعتراف الدولي بحقها في استرجاع أقاليمها الجنوبية التي كانت خاضعة للاحتلال الإسباني، شأنها شأن سيدي إفني وطرفاية، وفي هذا الإطار، لم يكن إدراج الملف في اللجنة الرابعة عبثيا، بل اختيارا محسوبا هدفه تكريس السيادة المغربية عبر الأطر القانونية الدولية، وإثبات أن المغرب ليس دولة استعمارية، بل طرف يطالب باستعادة أراضٍ تاريخية بُترت من وحدته الترابية.

لكن الملف، سيشهد منعطفا حاسما في منتصف السبعينيات، فبعد سنوات من الضغط الدبلوماسي المغربي، طلبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري حول الوضع القانوني للصحراء، وفي 16 أكتوبر 1975 جاء القرار التاريخي لإقرار المحكمة بوجود روابط قانونية وروحية وتاريخية بين القبائل الصحراوية والمملكة المغربية، ونفت أن تكون الصحراء «أرضا خلاء» أو بلا سيادة قبل الاستعمار وهو الرأي الذي شكل انتصارا قانونيا حاسما للمغرب، ومهّد الطريق لتنظيم المسيرة الخضراء التي دعا إليها الملك الراحل الحسن الثاني، وشارك فيها 350 ألف مغربي بشكل سلمي دخلوا الإقليم وفق مرجعية تاريخية انتماء الصحراء للمملكة المغربية.

وفي 14 نونبر 1975، تم توقيع «اتفاق مدريد الثلاثي» بين المملكة المغربية وإسبانيا والجمهورية الإسلامية الموريتانية، بعد أسابيع قليلة من صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وانطلاق المسيرة الخضراء وقد نص الاتفاق على إنهاء الوجود الاستعماري الإسباني في الصحراء ونقل إدارة الإقليم بشكل مؤقت إلى المغرب وموريتانيا، حيث تولى المغرب إدارة الساقية الحمراء، بينما أسندت إدارة وادي الذهب إلى موريتانيا وتم إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة كوثيقة رسمية، ليصبح المرجع السياسي والقانوني لمرحلة إنهاء التواجد الإسباني في الأقاليم الجنوبية، وهو ما عزز موقع المغرب وموريتانيا كطرفين مباشرين في إدارة الإقليم، وأخرج إسبانيا رسميًا من المشهد الإداري.

غير أن هذه المعادلة لم تصمد طويلا أمام التصعيد العسكري الذي قادته جبهة البوليساريو بدعم مباشر من الجزائر، وابتداء من أواخر 1976، شرعت الجبهة في تنفيذ هجمات واسعة النطاق ضد القوات الموريتانية، استهدفت مواقع استراتيجية في وادي الذهب، ثم توسعت العمليات لتضرب العمق الموريتاني، وبلغت ذروتها في يوليوز 1976 بهجوم على مدينة نواكشوط نفسها، حيث قصفت مواقع قرب القصر الرئاسي، ما مثّل تحولا خطيرا في طبيعة النزاع ونقله إلى عاصمة دولة عضو في الاتفاق، وقد اعتُبر هذا التصعيد نتيجة مباشرة للدعم اللوجيستي والعسكري الجزائري، الذي وفّر للجبهة أسلحة متطورة وقواعد انطلاق عبر الأراضي الجزائرية.أمام هذا الضغط العسكري المستمر، والتكلفة الاقتصادية والسياسية للنزاع، وجدت موريتانيا نفسها عاجزة عن مواصلة السيطرة على وادي الذهب، وفي 5 غشت 1979 وقّعت مع البوليساريو «اتفاق الجزائر»، الذي أعلنت فيه تخليها النهائي عن جميع مطالبها في الصحراء وانسحابها من الإقليم، تاركة إدارة المنطقة للمغرب الذي بسط سيادته الفعلية على كامل أراضيه الجنوبية، وهذا الانسحاب لم يُنهِ النزاع، لكنه كرّس المغرب كطرف وحيد يمارس السيادة على الأرض، في حين عزز موقعه القانوني والسياسي كدولة تدير الإقليم في مواجهة أطروحة الانفصال المدعومة من الجزائر.

ورغم أن كل هذه الخطوات تمت وفق المساطر القانونية، فقد ظلت الجزائر التي كانت قد بدأت منذ 1973 في دعم البوليساريو ماليا وسياسيا وعسكريا، تُصر على اعتبار القضية نزاع تصفية استعمار وتضغط لإبقاء الملف داخل اللجنة الرابعة، مُتجاهلة التحولات التي جرت سواء على مستوى القانون الدولي أو داخل الأمم المتحدة نفسها، وقد استمر

ما يزال ملف الصحراء في قلب واحدة من أطول النزاعات الإقليمية في إفريقيا، يناقش سنويا داخل اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، وكأن الزمن لم يتحرك منذ ستينيات القرن الماضي، والمفارقة أن هذه اللجنة التي أُنشئت خصيصا لمواكبة تصفية الاستعمار في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ما زالت تُستخدم كمنبر موسمي تُردد فيه الجزائر، نيابة عن جبهة البوليساريو، خطابات متآكلة

هذا الوضع في السنوات التالية، وبلغ ذروته خلال الثمانينيات والتسعينيات، حيث ظلت قرارات الجمعية العامة، بتوصيات اللجنة الرابعة، تتعامل مع الملف من زاوية دعم «الحق في تقرير المصير» بصيغة فضفاضة، في وقت بدأت فيه الأمور تتغير بشكل جذري على مستوى مجلس الأمن.

مع نهاية الثمانينيات، كان النزاع في الصحراء قد استنزف جميع الأطراف إلى حدّ غير مسبوق فمنذ اندلاع المواجهات منتصف السبعينيات ظلت جبهة البوليساريو، بدعم جزائري مفتوح وبإسناد مباشر من الزعيم الليبي معمر القذافي تنفذ هجمات مباغتة ضد القوات المغربية، مستخدمة أسلحة ثقيلة ومدرعات سوفييتية الصنع في إطار تحالف إقليمي يهدف إلى إنهاك المغرب عسكريا ودبلوماسيا، فالقذافي، الذي كان يرى في دعم الحركات الانفصالية أداة لتوسيع نفوذه الثوري في إفريقيا، زوّد الجبهة بمخزون من الصواريخ والسيارات العسكرية، وأمّن لها معسكرات تدريب على الأراضي الليبية والجزائرية.

لكن المعادلة الميدانية بدأت تميل لصالح المغرب بعد إنجاز الجدار الأمني الدفاعي بين 1980 و1987، الذي غيّر جذريا طبيعة الحرب فقد حدّ هذا التحصين العسكري، الممتد على أكثر من 2700 كيلومتر، من قدرة البوليساريو على اختراق العمق المغربي، وفرض عليها حرب استنزاف طويلة أنهكت مقاتليها وقلّصت مكاسبها الميدانية، ومع تضييق الخناق على تحركاتها وتراجع الحماس الإقليمي لدعمها، بدأ ميزان القوى يميل لصالح المغرب بشكل واضح.في هذا السياق، وتحت ضغط التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، دخلت الأمم المتحدة على خط الوساطة بقوة، مستفيدة من إرهاق جميع الأطراف ورغبة المجتمع الدولي في إطفاء بؤر النزاع في إفريقيا، وبعد مفاوضات شاقة جرى في شتنبر 1991 توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين المغرب والأمم المتحدة مباشرة، في خطوة تعكس الطابع الأممي للمسار، وتؤكد أن الرباط لم توقع مع البوليساريو ككيان ندّي، بل مع المنظمة الدولية باعتبارها الطرف الراعي.

نص الاتفاق على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء (المينورسو)، بهدف مراقبة الوضع الأمني وتهيئة الظروف لإجراء استفتاء يحدد الوضع النهائي للإقليم غير أن هذا الخيار سرعان ما واجه عقبة بنيوية، تمثلت في صعوبة حسم لوائح الناخبين المؤهلين للتصويت، فقد أصر المغرب على أن القوائم الأممية تضمنت أسماء لا تربطها أي صلة قانونية أو قبلية تاريخية بالصحراء، وهو ما مثّل خطرا على شرعية أي نتيجة محتملة.

> **نص الاتفاق على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء (المينورسو)، بهدف مراقبة الوضع الأمني وتهيئة الظروف لإجراء استفتاء يحدد الوضع النهائي للإقليم غير أن هذا الخيار سرعان ما واجه عقبة بنيوية، تمثلت في صعوبة حسم لوائح الناخبين المؤهلين للتصويت**

ومع امتداد الجدل حول هوية «من له الحق في التصويت» لسنوات، وتداخل التعقيدات القانونية مع الحقائق الديمغرافية والجغرافية التي تغيرت بفعل النزوح والهجرات منذ منتصف السبعينيات، بات واضحا أن الاستفتاء غير قابل للتنفيذ، عندها بدأ التحول النوعي في الموقف الأممي فمجلس الأمن تخلّى تدريجيا عن خيار الاستفتاء، وابتداء من 2004 صارت قراراته تؤكد على ضرورة التوصل إلى «حل سياسي، واقعي، وعملي، ومتوافق عليه»، وفي 2007، قدّم المغرب مبادرته للحكم الذاتي، التي اعتبرتها أغلب قرارات المجلس منذ ذلك الحين «جادة وذات مصداقية»، لتصبح الإطار المرجعي لأي تسوية سياسية مستقبلية.

ومنذ ذلك الحين، لم تعد اللجنة الرابعة سوى منبر ثانوي، يُعاد فيه كل عام تقديم خطابات لا تُقل لها، بينما يتمركز القرار الأممي الحقيقي داخل مجلس الأمن، ومع ذلك، لم تُبادر الرباط رغم ما راكمته من اعترافات دولية وازنة، إلى المطالبة رسميا بسحب الملف من اللجنة الرابعة وهي مفارقة تزداد حدّتها حين نعلم أن مجلس الأمن أصدر منذ 1991 أكثر من 60 قرارا حول النزاع، دون أن يستحضر أيّ منها خيار «تصفية الاستعمار» أو دور اللجنة الرابعة، بل اعتمد مقاربة سيادية وسياسية بحتة.

اليوم، وفي ظل اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء منذ 2020، واعتراف فرنسا وألمانيا وإسبانيا، والبرتغال وهولندا والمملكة المتحدة بصيغة الحكم الذاتي كحل واقعي ونهائي، وفتح أزيد من 30 قنصلية إفريقية وعربية وأمريكية لاتينية في مدينتي العيون والداخلة، بات إبقاء الملف داخل اللجنة الرابعة عبئا دبلوماسيا يُسيء إلى منطق الحسم، ويمنح خصوم المغرب منصة رمزية لإعادة تدوير خطاب لم يعد له أي أساس قانوني ولا أممي، فهل آن الأوان لتقوم الرباط، في ظل هذا الزخم المتراكم برفع السقف والمطالبة رسميا بإخراج ملف الصحراء من اللجنة الرابعة؟

بمناسبة حلول الذكرى الثانية والستين لعيد الشباب المجيد

يتشرف المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أطر ومستخدمي المكتب أن يرفع أخلص التهاني وأصدق المتمنيات إلى
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،

راجيا الله عز وجل أن يمن على جلالته بموفور الصحة وطول العمر وأن يحفظه في ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وصنوه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر الأسرة الملكية الشريفة،

مؤكدا بهذه المناسبة الغالية ولائه الخالص وتشبثه بأهداب العرش العلوي المجيد.

ONCF

قانونيا ومسطريا.. هل يسع المغرب سحب ملفه؟

لم يعد إدراج ملف الصحراء في جدول أعمال اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة شكلية أو رمزية، بل أصبح اليوم أحد أبرز أوجه التناقض داخل النظام الأممي نفسه فمن جهة، يُجمع مجلس الأمن على أن النزاع حول الصحراء يتطلب «حلا سياسيا واقعيا ومتوافقا عليه»، ويُشيد منذ سنة 2007 بمبادرة الحكم الذاتي المغربية باعتبارها «جادة وذات مصداقية». ومن جهة أخرى، تستمر اللجنة الرابعة عاما بعد عام، في استقبال مداخلات مطولة تُعيد إنتاج خطاب تجاوزه السياق القانوني والسياسي، بل والإنساني والأمني أيضا، فكيف يمكن للمغرب، من منظور قانوني ومسطري أممي، أن يُخرج هذا الملف من فضاء بات أشبه بـ«غرفة تسجيل» لخطب الحرب الباردة، وينقله بالكامل إلى حيث يُصنع القرار الأممي الحقيقي؟

الإجابة عن هذا السؤال تطلبت من الصحيفة التقصي حولها بدءا من قراءة دقيقة لوظيفة اللجنة الرابعة، وتطور اختصاصها، ثم فهم كيفية تعديل جدول أعمالها، والآليات التي تسمح بسحب الملفات منها ضمن النظام العام للأمم المتحدة.

فاللجنة الرابعة، أو «اللجنة الخاصة بالسياسة وتصفية الاستعمار»، هي إحدى اللجان الست الدائمة للجمعية العامة، وتختص تاريخيا بملفات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، استنادا إلى القرار الأممي 1514 (الصادر في 14 دجنبر 1960) الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة، لكن اللجنة، رغم رمزيتها لا تملك أي ولاية تنفيذية أو اختصاص قانوني ملزم، بل تنحصر مهمتها في تلقي التقارير وإصدار توصيات عامة يتم التصويت عليها داخل الجمعية العامة، دون أن يكون لها أي أثر مؤسساتي مباشر على الأرض أو على قرارات مجلس الأمن.

وبالتالي، فإن استمرار إدراج ملف الصحراء المغربية ضمن جدول أعمال اللجنة الرابعة لا يستند اليوم إلى أي التزام قانوني، بل إلى العادة السياسية التاريخية التي ظلت قائمة بفعل التحالفات الأيديولوجية التي نجحت الجزائر في الحفاظ عليها ضمن دوائر التصويت في الجمعية العامة، بيد أن هذه العادة التي وُلدت في سياق الستينيات، باتت مفصولة عن الواقع القانوني والمؤسساتي الحالي، حيث أصبح مجلس الأمن هو الجهة الحصرية المعنية بالملف منذ إنشاء بعثة المينورسو سنة 1991، بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ثم بتكريس مقاربة الحل السياسي الواقعي بعد 2004.

> **يُجمع عدد من فقهاء القانون الدولي والدبلوماسيين المغاربة ممن تواصلت معهم «الصحيفة» على أن طلب المغرب سحب الملف من اللجنة الرابعة ليس فقط مشروعا، بل هو في الحقيقة متأخر نسبيا بالنظر إلى تآكل الصلاحيات الفعلية لهذه اللجنة فيما يخص الصحراء، وقد سبق للأمم المتحدة نفسها أن حذفت أو جمّدت ملفات مماثلة عندما تغيّرت طبيعة النزاعات**

ويُجمع عدد من فقهاء القانون الدولي والدبلوماسيين المغاربة ممن تواصلت معهم «الصحيفة» على أن طلب المغرب سحب الملف من اللجنة الرابعة ليس فقط مشروعا، بل هو في الحقيقة متأخر نسبيا بالنظر إلى تآكل الصلاحيات الفعلية لهذه اللجنة فيما يخص الصحراء، وقد سبق للأمم المتحدة نفسها أن حذفت أو جمّدت ملفات مماثلة عندما تغيّرت طبيعة النزاعات، أو انتفت شروط «تصفية الاستعمار»، كما حصل في حالات تيمور الشرقية، روديسيا الجنوبية، وناميبيا.

في هذا السياق، تواصلت «الصحيفة» مع البروفيسور ماثيو كولفيلد، أستاذ القانون الدولي والعلاقات المتعددة الأطراف بجامعة جورج تاون، وهو أيضا خبير أميركي متخصص في أجهزة الأمم المتحدة، وهو يرى أن الملف المغربي هو «حالة فريدة من نوعها داخل منظومة الأمم المتحدة».

الخبير الأميركي وفي التصريح الذي خص به «الصحيفة» قال إن هذا الملف من جهة يُدار سياسيا وأمنيا بشكل كامل داخل مجلس الأمن، ومن جهة أخرى يُناقَش رمزيا داخل لجنة وُجدت لتصفية الاستعمار في زمن لم تعد له علاقة بالسياق الحالي، مشددا على أن «هذا التناقض يُعد خطأ مؤسساتيا فادحا، ليس فقط من زاوية قانونية، بل من حيث انسجام الهندسة العامة للقرار الأممي».

وأوضح الخبير الأميركي أن المغرب من الناحية القانونية، «يمتلك كافة المبررات والمسوغات لطلب سحب الملف، سواء من حيث التطور الذي عرفه مسار الملف داخل مجلس الأمن، أو من حيث الواقع القانوني والميداني الذي يؤكد ممارسة المغرب لسيادته الكاملة على الإقليم، باعتراف دولي متنام». مشيرا إلى أن «الملف خرج فعليا من يد اللجنة منذ سنة 1991، حين وُقّع اتفاق وقف إطلاق النار بإشراف أممي وتم إنشاء بعثة المينورسو بقرار من مجلس الأمن، وهو ما جعل الملف خاضعا للمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنح مجلس الأمن الاختصاص الحصري في قضايا السلم والأمن الدوليين».

ويضيف: «منذ 2004، بدأت قرارات مجلس الأمن تتخلى تدريجيا عن أي إحالة على الاستفتاء، وتركّز على ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ومتوافق عليه، إلى أن صارت، ابتداء من سنة 2007، تعتبر المبادرة المغربية للحكم الذاتي مقترحا جادا وذي مصداقية في المقابل، لم يسبق للجنة الرابعة أن أصدرت موقفا ذا أثر قانوني أو سياسي فعلي، بل تحوّلت إلى ما يشبه منتدى سياسي تُستعاد فيه خطابات الحرب الباردة».

ويضيف كولفيلد: «وهذا كله يعني أنه من منظور قانوني صِرف، يحق للمغرب أن يُقدّم طلبا رسميا لرئاسة الجمعية العامة ورئاسة اللجنة الرابعة، يطالب فيه بحذف أو تعليق بند من جدول الأعمال يتعلق بالصحراء، بناء على مبررات دقيقة أولها، أن الملف لم يعد تحت مظلة البند 73 من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالأقاليم غير المحكومة ذاتيا، ثانيا أن مجلس الأمن هو الجهاز الوحيد الذي يتولى معالجة النزاع منذ سنة 1991 وثالثا، أن المعالجة داخل اللجنة الرابعة تُستخدم سياسيا من طرف دولة ثالثة هي الجزائر التي لا علاقة لها قانونيا بالإقليم».

ويفصل الخبير الأميركي أكثر: «بعد تقديم المذكرة، يدخل الملف إلى دائرة المشاورات غير الرسمية، ثم يُعرض على اللجنة المعنية بتدبير جداول الأعمال، وهناك، يتعين على المغرب أن يقود تحالفا دبلوماسيا محكما لتأمين أغلبية داخل الجمعية العامة، وإذا قُدّمت المسألة بصفة مقترح إجرائي (procedural motion)، فإن التصويت يتم بالأغلبية البسيطة أما إذا اعتُبرت المسألة موضوعية (substantive motion)، فإن الأمر يتطلب أغلبية الثلثين، وهو ما يستدعي تعبئة ذكية وفعالة لتحالفات المغرب الإقليمية والدولية».

ويُبرز كولفيلد أن عددا من الدول المؤثرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، والبرتغال، تعتبر اليوم أن ملف الصحراء خرج فعليا من نطاق «النزاع المفتوح»، وأصبح يرتبط أكثر بـ«مناطق السيادة والتنمية والاستقرار الإقليمي»، مما يتيح للمغرب الرهان على تكتل دولي وازن داخل الجمعية العامة في حال قرر الدفع نحو تعديل جدول أعمال اللجنة.

أما على مستوى سابقة الحالات، فيشير الخبير الأميركي إلى أن الأمم المتحدة لم تتردد في تكييف أجندتها القانونية عندما تفرض الوقائع الميدانية والسياسية ذلك، سواء في حالة جنوب إفريقيا ونهاية نظام الفصل العنصري، أو في قضايا السيادة المعقدة مثل كوسوفو وتيمور الشرقية التي انتقلت من اللجنة الرابعة إلى إشراف مجلس الأمن بعد الاستفتاء واستقلالها سنة 2002.

ويؤكد الخبير في هذا الإطار، أن «الحالة المغربية لا تختلف من حيث تبرير الانتقال المؤسسي للملف، خصوصا بعد الاعتراف الأميركي الرسمي سنة 2020، والاعترافات الأوروبية المتتالية بمبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد ممكن، وفتح أكثر من 30 قنصلية عامة في الأقاليم الجنوبية».

وجوابا على سؤال «الصحيفة» حول مدى نضوج شروط سحب ملف الصحراء من اللجنة الرابعة، قال كولفيلد: «أعتقد أن اللحظة ناضجة سياسيا وقانونيا لسحب الملف من اللجنة الرابعة، ليس لأن المغرب في موقع قوة فحسب، ولكن لأن بقاء الملف هناك أصبح يتعارض مع منطق الفعالية المؤسسية داخل الأمم المتحدة نفسها، فاللجنة الرابعة فقدت صلاحيتها الفعلية، وتحولت إلى مسرح لتصريف مواقف تجاوزها الواقع وعلى المغرب أن يتعامل مع الأمر الآن كمعركة استعادة مؤسسية، لا كترف قانوني».

وهكذا، فإن استمرار اللجنة الرابعة في مناقشة ملف الصحراء، رغم أن جميع المفاوضات والتقارير والمعالجات السياسية تتم اليوم في مجلس الأمن، يُعد مثالا كلاسيكيًا على ما يسمى في أدبيات الأمم المتحدة بـ «الازدواجية الإجرائية»، حيث يحتفظ أحد الأجهزة بملف لم يعد يدخل ضمن صلاحياته الواقعية.

وهذه المفارقة تفسر، بكون الأمم المتحدة ليست فقط مؤسسة قانونية، بل أيضا كيان بيروقراطي تترسخ فيه الأعراف بمرور الزمن، ما يجعل بعض الملفات تظل عالقة في هياكل غير مناسبة، لأن أحدا لم يُطالب رسميا بإعادة توزيع الأدوار.

> **يبدو أن الوقت، مناسب حاليا لفتح نقاش مؤسساتي داخل الأمم المتحدة، يقوده المغرب وحلفاؤه، حول ضرورة تجاوز الازدواجية الإجرائية، واستعادة الانسجام بين الأجهزة الأممية، خاصة في القضايا التي لا تقبل «العبث الرمزي» أو التكرار السياسي الموسمي.**

وقد باتت اللجنة الرابعة اليوم، إطارا سياسيا رمزيا فقط لا يُنتج أي قرار ملزم ولا يُؤثر في المسار التفاوضي أو قرارات مجلس الأمن، بل تُستعمل أساسا من طرف بعض الدول مثل الجزائر، لإعادة بث مواقف سياسية لا صلة لها بالحركية الأممية الفعلية فيما أن مجلس الأمن، منذ أكثر من عقدين لم يُشر في أي من قراراته إلى اللجنة الرابعة، ولم يعتمد أي توصية صادرة عنها في حين أن لجنة تصفية الاستعمار نفسها لا تتلقى أي إحالة من مجلس الأمن بخصوص ملف الصحراء، وهو ما يؤكد من الناحية العملية، أن الملف خرج منذ سنوات من اختصاص هذه اللجنة.

ووفق عدد من أساتذة القانون الدولي والدبلوماسيين المغاربة ممن تواصلت معهم «الصحيفة» في إطار هذا الملف، فإن الرباط إذا قررت المطالبة رسميا بسحب الملف، ستكون مسطرته مشروعة ومؤسسة، خاصة إذا أرفقها بحملة دبلوماسية لتوضيح أن التداخل بين اللجنة الرابعة ومجلس الأمن لا يخدم مبدأ الفعالية الأممية، مع إبراز أن عددا من الملفات السابقة تم تجميدها أو نقلها من لجان إلى أخرى، مثل حالة روديسيا الجنوبية وناميبيا وتيمور الشرقية، ثم استحضار واقع ديناميات الاعترافات المتتالية بجدية الحكم الذاتي بوصفه الحل العقلاني والجدي الوحيد والثابت لوضع

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE
ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⵙⵙⵓⴼⵖ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜⵜ

بمناسبة حلول عيد الشباب المجيد الذي يخلد الذكرى الثانية والستين لميلاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، تتشرف السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، أصالةً عن نفسها ونيابةً عن كافة أطر وموظفي الوزارة، بتقديم أسمى عبارات التهاني والتبريكات، مقرونة بأصدق مشاعر الولاء والإخلاص، لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه، سائلةً العلي القدير أن يطيل عمر جلالته، ويمنحه الصحة والعافية، وأن يحفظ جلالته ذخراً وملاذاً لهذا الوطن.

كما نرجو الله عز وجل أن يقر عين جلالته بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وصاحبة السمو الملكي الأميرة لالا خديجة، وأن يشد عضد جلالته بصنوه الأمير مولاي رشيد، وأن يحفظ الأسرة الملكية الشريفة بما حفظ به الذكر الحكيم. إنه سميع مجيب.

ليلى بنعلي
وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

حد لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، بالموازاة وديناميةِ الأوراش الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب عموما وبما فيها الأقاليم الجنوبية للمملكة باعتبارها جزء لا يتجزأ من سيادته على أراضيه.

واستنادا لكل ما سبق يبدو أن الوقت، مناسب حاليا لفتح نقاش مؤسساتي داخل الأمم المتحدة، يقوده المغرب وحلفاؤه، حول ضرورة تجاوز الازدواجية الإجرائية، واستعادة الانسجام بين الأجهزة الأممية، خاصة في القضايا التي لا تقبل «العبث الرمزي» أو التكرار السياسي الموسمي.

الرباط تدرس بهدوء خيار الانسحاب من اللجنة الرابعة.. واللحظة ناضجة لإعادة ضبط قواعد الاشتباك الأممي

خلال مراجعة المساطر القانونية والأعراف الأممية، يتبيّن أن لا شيء يمنع من الناحية الشكلية أو الموضوعية أو القانونية أن تبادر الرباط إلى المطالبة بسحب ملف الصحراء من اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، يثير اليوم نقاشا هادئا ومسؤولا وهو أيضا مستحب داخل الأوساط القانونية والدبلوماسية، بحكم التحولات الكبرى التي عرفها الملف، سواء على المستوى السياسي أو الميداني أو من حيث المواقف الدولية.

ونبّه المتحدث، إلى أن المغرب لا يشكك في صلاحيات اللجنة الرابعة ولا في دورها التاريخي، لكنه يعتبر أن مناقشة نزاع يخضع منذ سنوات طويلة لتدبير سياسي مباشر من مجلس الأمن، لا بد أن تتم وفق قراءة حديثة تواكب الواقع، وتحترم توازنات المؤسسات الأممية ذاتها. وعلى ضوء الدينامية الإيجابية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية، من خلال الاستثمارات الاستراتيجية المهيكلة، والمشاركة الواسعة للساكنة المحلية في الاستحقاقات الوطنية، والدعم الدولي المتنامي لمبادرة الحكم الذاتي، فإن من المشروع التفكير في سبل تجعل من التعاطي الأممي مع هذا الملف أكثر نجاعة وملاءمة.

وفي هذا الصدد، أكد المسؤول الدبلوماسي المغربي أن جميع المسارات التي تتيحها مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة وآليات الجمعية العامة تظل مفتوحة أمام الدول الأعضاء، بما يتيح تقييما جماعيا لجدوى إبقاء بعض الملفات ضمن لجان بعينها، خاصة إذا كانت ديناميات الواقع والمؤسسات الأممية الأخرى تسير في اتجاه مختلف. وشدّد ذات المصدر على أن المغرب يواصل التزامه بهدوء ومسؤولية، ويحرص على مواكبة كل تطور إيجابي، بما يعزز فرص الحل السياسي المتوافق عليه ويخدم الاستقرار والتنمية في منطقة المغرب الكبير ومنطقة الساحل برمتها.

> **استنادا إلى المعطيات الرسمية لوزارة الخارجية فإن أكثر من 120 دولة عبرت عن دعمها الصريح لمبادرة الحكم الذاتي، سواء عبر بيانات رسمية، أو بتوقيع اعترافات أو فتح تمثيليات في المدن الجنوبية؛ وهو ما يمثل قرابة 60% من أعضاء الأمم المتحدة، وهذه المعطيات المدعمة ببيانات تنظيمية تكشف أن مقترح الحكم الذاتي: تجاوز حد الخيار ليتحوّل إلى الإطار الدولي: المعياري المقبول.**

الحكم الذاتي يحرج مجلس الأمن

من جهة ثانية، تعززت مكانة مبادرة الحكم الذاتي منذ طرحها عام 2007 كخيار سياسي متكامل، لكن مسار سنة 2025 جعل هذا الخيار يرتقي إلى مستوى مرجعية دولية فعلية، ولعل في مقدمة هذا التحول الهام إعلان بريطانيا في يونيو الماضي، بوضوح أن مبادرة الحكم الذاتي هي «الحل الأكثر واقعية ومصداقية» - لتكون بذلك ثالث دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن تصطف خلف المغرب علنا، بعد الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، فيما هذا الدعم لم يُعبّر عنه عبر كلمات دبلوماسية فحسب، بل عبر توقيع اتفاقات تعاون اقتصادي وأمني، ما يجعل موقف لندن ليس رمزيا، بل مترسّخا في التعاون الاستراتيجي مع الرباط.

لاحقا، نجحت البرتغال في تأكيد مواقف أوروبية قوية، حين صرح وزير خارجيتها في يوليوز بأن الحكم الذاتي المغربية تشكّل الأساس الوحيد المقبول لتسوية النزاع. وفي إفريقيا، ما لبثت دول مثل غانا وكينيا وبينما أن تُترجم هذا التأييد إلى اعتراف عملي من خلال فتح قنصليات في العيون والداخلة، وإصدار بيانات رسمية تنضبط للدعم السياسي على الأرض، فبنما، على سبيل المثال، أعلنت دعمها ضمنها لمقترح الحكم الذاتي في سياق مقعدها الحالي في مجلس الأمن للفترة 2025-2026، مؤكدة أن واقع الاعتراف لا يقتصر على الكلمات، بل على فعالية القنصليات وحدود السيادة.

ومع نهاية غشت 2025، يبرز حتى الآن استنادا إلى المعطيات الرسمية لوزارة الخارجية أن أكثر من 120 دولة عبرت عن دعمها الصريح للمبادرة، سواء عبر بيانات رسمية، أو بتوقيع اعترافات أو فتح تمثيليات في المدن الجنوبية؛ وهو ما يمثل قرابة 60% من أعضاء الأمم المتحدة، وهذه المعطيات المدعمة ببيانات تنظيمية تكشف أن مقترح الحكم الذاتي تجاوز حد الخيار ليتحوّل إلى الإطار الدولي المعياري المقبول.

ويمثل هذا الدعم المتراكم من جهة ثانية، حجّة إضافية أولا على مستوى المضمون، إذ يزيل أي ذرائع لمروّجي الانفصال، ويضفي على المبادرة مشروعية قانونية وميدانية في آن. ثانيا، على مستوى الدبلوماسية المغربية، إذ صار بإمكان الرباط استثمار هذا الزخم كأساس لطلب سحب الملف من اللجنة الرابعة، على اعتبار أنه لم يعد يتعارض مع مشهد قرارات الأمم المتحدة، وسياقها السياسي، ويسعنا هنا طرح سؤال مشروع مفاده: «كيف نحتفظ بملف في لجنة تصفية استعمار، بينما أكثر من 120 دولة ومجلس الأمن يدعمونه كحل سياسي متوافق عليه؟»

وبالتالي، فإن الدعم المُقنّن والمُوثّق والدولي للمبادرة هو عامل حاسم في الدفع باتجاه انتقال أممي عقلاني، يكرّس الحاجة إلى تغيير مؤسسي للمسار الأممي المعرقل لتسوية النزاع.

البوليساريو.. الخطر الإرهابي القادم من الشرق

بينما يراكم المغرب مكتسبات دبلوماسية غير مسبوقة في ملف الصحراء، يتسارع على الضفة المقابلة تحوّل نوعي في صورة جبهة البوليساريو داخل مراكز القرار الدولي، إذ لم تعد الجبهة تحضر في الخطاب السياسي الدولي كحركة انفصالية محدودة الطموح، بل كفاعل تحيط به شكوك أمنية حقيقية، وارتباطات عابرة للحدود مع قوى وأطراف تصنفها منظومة الأمن الجماعي الدولي ضمن خانة التهديدات المتقدمة.

هذا التحول لم يكن وليد لحظة سياسية عابرة، بل جاء ثمرة لتراكم من المؤشرات والمعطيات الاستخباراتية التي وثّقتها مؤسسات أمريكية وأوروبية، دفعت بنواب في الكونغرس الأمريكي إلى تقديم مشروع قانون غير مسبوق يدعو إلى تصنيف البوليساريو منظمة إرهابية أجنبية، وهو ذاته المشروع الذي وُضع في يونيو 2025 أمام لجنة الشؤون الخارجية، واستند إلى تقارير استخباراتية تربط الجبهة بتنسيق لوجستي وعسكري مع إيران، شمل توفير بنى تحتية لنقل طائرات مسيّرة إلى مجموعات إرهابية في الساحل، وتسهيل تحركات جماعات مسلحة تنشط في شمال مالي والنيجر. أما المعطى الجديد الذي يستند إليه المشروع أن البوليساريو أصبحت منصة إقليمية تُستغل استراتيجيا من قبل طهران لبسط نفوذها غرب إفريقيا، في سياق يتسم بتآكل الدولة في عدد من البلدان الساحلية، وتنامي الطلب على «الفاعلين غير التقليديين».

ولا يتوقف الأمر عند حدود أمريكا، ففي أوروبا أيضا لم تعد البوليساريو خارج دائرة الرصد الأمني، ذلك أن تقارير أوروبية داخل لجان الشؤون الخارجية والدفاع بالبرلمان الأوروبي تحدثت عن اختراقات محتملة للجبهة من قبل شبكات الجريمة المنظمة، وعن علاقتها بشبكات تهريب البشر والسلاح، مستفيدة من المساحات الفارغة على الحدود الجزائرية المالية، ومن ضعف الرقابة في معسكرات تندوف وهذه المنطقة نفسها التي نبهت تقارير فرنسية وإسبانية إلى تحولها إلى نقطة تقاطع بين الانفصال، والاتجار، والتطرف، في ظل غياب تام للمراقبة الدولية.

وبينما ظلت الجبهة تقدم نفسها كطرف سياسي في نزاع إقليمي، فإن مسارها الميداني أظهر ميلا متزايدا نحو التسلح والانغلاق، وإعادة تموقع خطابها ضمن منطق «الاشتباك الدائم»، بما في ذلك إعلانها الأحادي إنهاء وقف إطلاق النار في نونبر 2020، وتبنّيها منذ ذلك الحين لخطاب الحرب كتكتيك تعبوي شكل انزلاقا خطابيا وعسكريا ترافق مع غياب أي مساءلة حقيقية في منابر الأمم المتحدة، واستغلال مستمر للفراغ القانوني في التعاطي مع نشاط الجبهة خارج إطار التفاوض.

التحليل الاستراتيجي لهذا الواقع يكشف أن البوليساريو، وإن لم يُصنَّف رسميا حتى الآن منظمة إرهابية، فإنها باتت تستوفي عددا من المؤشرات المحددة في لوائح التصنيف، كما هو معمول به في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتشمل هذه المؤشرات التورط في أعمال عنف مسلح موجهة ضد المدنيين أو القوات النظامية كما حدث في السمارة قبل أشهر، العلاقات المثبتة مع أطراف دولية مصنفة إرهابية، والمشاركة في أنشطة إجرامية منظمة تُستغل لتمويل أنشطة مسلحة، وبهذا المعنى، لا يتعلق الأمر بتوصيف سياسي، بل بمقاربة قانونية أمنية تستند إلى معايير موضوعية، وقد بدأ الجدل بشأنها يأخذ طابعا مؤسساتيا في مراكز القرار الغربي.

> **تحوّل نوعي في صورة جبهة البوليساريو داخل مراكز القرار الدولي، إذ لم تعد الجبهة تحضر في الخطاب السياسي الدولي كحركة انفصالية محدودة الطموح، بل كفاعل تحيط به شكوك أمنية حقيقية، وارتباطات عابرة للحدود مع قوى وأطراف تصنفها منظومة الأمن الجماعي الدولي ضمن خانة التهديدات المتقدمة.**

في ظل هذا التحول، تبرز مفارقة مؤلمة في التعاطي الأممي مع الملف، فبينما يناقش مجلس الأمن الدولي الوضع في الصحراء من منظور أمني وسياسي كل شهر أكتوبر، بناء على تقارير مفصلة من بعثة المينورسو والأمين العام، لا تزال اللجنة الرابعة للجمعية العامة تُخصّص حيزا زمنيا لمساجلات خطابية متقادمة تقدم البوليساريو كما لو أنها حركة تحرر في ستينيات القرن الماضي، في قطيعة تامة مع التغيرات البنيوية التي طرأت على الجبهة، وعلى البيئة الإقليمية المحيطة بها.

وهذا الوضع يكشف عن فجوة خطيرة بين المنظور الأممي في شقه المؤسساتي، والمسار الفعلي على الأرض، حيث انتقلت الجبهة إلى طور جديد يتقاطع موضوعيا مع الخطر الإرهابي في الساحل .وإذا استمرت المنظومة الأممية في غض الطرف عن هذا التحول، فإنها بذلك تنقل

النزاع من خانة «الخلاف الإقليمي» إلى خانة التهديد المتصاعد للسلم والأمن الدوليين، بما لذلك من تبعات قانونية على توصيف الفاعلين والمسؤوليات الدولية تجاههم.

وفي هذا السياق، يرى عدد من الخبراء والمراقبين بمن فيهم البشير الدخيل أحد مؤسسي الجبهة الانفصالية البوليساريو أن إدراج الأخيرة ضمن خانة «المنظمات الإرهابية» مسألة وقت فقط، خصوصا مع تزايد الأدلة الميدانية حول أنشطتها وتوسع دائرة الدول المتضررة من حضورها في إفريقيا الغربية.

وهنا تحديدا، تبرز الحاجة إلى تصحيح مسار النقاش الأممي حول النزاع، والانتقال من لغة تصفية الاستعمار إلى منطق الاستقرار الإقليمي، الذي يعترف بالحقائق الجديدة ويعيد تعريف الأطراف وفقا لسلوكها لا لشعاراتها، والرباط، التي ما فتئت تؤكد التزامها بالسلم والتنمية، تجد اليوم في هذه التطورات فرصة استراتيجية لتعزيز خطابها السيادي في الأمم المتحدة، من موقع المتضرر من تفشي الإرهاب، لا فقط من موقع الطرف في نزاع سياسي مفتعل.

الدخيل: البوليساريو كيان إرهابي ضعيف والمواجهة الحقيقية بين المغرب والجزائر

البشير الدخيل، أحد المؤسسين والقياديين السابقين لجبهة البوليساريو، أكد في تصريح خص به «الصحيفة» أن السياق الجيوسياسي الإقليمي والدولي بات يُعيد ترتيب معالم النزاع حول الصحراء بشكل لا يدع مجالًا للبس، وفي نظره، لم تُعد البوليساريو طرفا في المعادلة السياسية، بل باتت «تنظيما هامشيا» لا يتجاوز حجمه الحقيقي، ويميل شيئا فشيئا إلى أن يُصنف ضمن خانة «الكيانات الإرهابية».

ويقول الدخيل: «إن التحول في مواقف العديد من الدول الإفريقية والأوروبية وأمريكا اللاتينية، يعكس قناعة راسخة لدى الجميع بأن النزاع الحقيقي هو بين الجزائر والمغرب، وأن البوليساريو تحولت إلى أداة وواجهة بالية، أضحت تهدد الأمن الإقليمي بشكل مباشر».

ويضيف القيادي السابق في الجبهة الانفصالية، أن تصنيف البوليساريو كمنظمة إرهابية «تحصيل حاصل» بالنظر إلى المعطيات المتزايدة التي لم تعد خافية على صناع القرار الأممي، بدءا من التقارير الأمنية حول علاقتها بجماعات متطرفة في الساحل، مرورا بخرقها المتكرر لاتفاق وقف إطلاق النار، وانتهاء بتهديداتها العدائية التي تتضمنها خطابات قادتها وتحركاتها في الميدان، آخرها الهجوم الإرهابي بمدينة السمارة.

الدخيل يربط هذا التحول أيضا بتآكل شرعية الجبهة من الداخل، مذكّرا بالانتفاضات التي عرفتها المخيمات منذ أواخر الثمانينات ضد ما وصفه بـ «الاستبداد المنغلق للجنة التنفيذية»، وبالانفلات الأمني الذي دفع الآلاف للفرار نحو بلدان مثل إسبانيا، حيث يعيش كثير منهم اليوم دون وضع قانوني واضح.

ويشير الدخيل إلى أن دخول الملف الأممي من بوابة اللجنة الرابعة للأمم المتحدة لم يكن سوى تحصيل واقع استعماري قديم حين كانت إسبانيا تحتل الأقاليم الجنوبية، لكن هذا السياق تغيّر جذريا، خاصة بعد اتفاق مدريد ثم اعتراف إسبانيا الرسمي بسيادة المغرب على الصحراء، وبالتالي، يؤكد الدخيل أن الزمن تجاوز اللجنة الرابعة، التي تحولت إلى منصة عقيمة يُعاد فيها اجترار خطاب لا يعكس توازن القوى ولا التحولات الواقعية التي فرضها المغرب ميدانيًا ودبلوماسيا.

وفي تحليله للمواقف الدولية، يعتقد الدخيل أن «الدينامية الجديدة داخل مجلس الأمن، خصوصا بعد انخراط الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في دعم صريح لمبادرة الحكم الذاتي، ستجعل من أكتوبر المقبل لحظة فارقة، أما روسيا والصين، فرغم تريثهما، إلا أنهما تعانيان من مشكلات انفصالية مشابهة، ويعرفان حدود المخاطر التي يشكلها تشجيع كيانات خارجة عن منطق السيادة، ما قد يجعل موقفهما أكثر ميلا نحو مقاربة مغربية واقعية».

ويختم الدخيل تحليله بالتأكيد على أن المغرب اليوم يربح «معركة الوقت»، مستندا إلى رؤية استراتيجية يقودها الملك محمد السادس، تزاوج بين تثبيت الحقوق التاريخية وتكريس سياسة الأمر الواقع على الأرض، مقابل عزلة مطبقة تحاصر البوليساريو، التي «لم يعد لها من أفق سوى المناورات العدائية»، على حد تعبيره.

المعركة الحقوقية.. بين انفتاح الصحراء وتعتيم تندوف

في خضم التوترات الجيوسياسية والتحديات الأمنية التي تفرضها تحركات جبهة البوليساريو خارج الشرعية، تبرز الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية كمنطقة تُراكم مكتسبات تدريجية على مستوى الحقوق والحريات، ما يجعلها نقطة ارتكاز رئيسية في ترافع الرباط داخل المنظمات الدولية، ليس فقط من منطلق سياسي، بل أيضا من زاوية حقوقية مدعومة بالمعاينة الميدانية والتقارير الأممية فقد بات واضحا أن الوضع الحقوقي في العيون والداخلة والسمارة، على سبيل المثال، لا يُقارن بما يسود في مخيمات تندوف التي تفتقد لأبسط مقومات الحماية القانونية.

المغرب، وبتوجيهات ملكية مباشرة فتح منذ سنوات قنوات التعاون مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، واستقبل المقررين الخاصين في عدة مناسبات، من بينهم المقرر المعني بالاختفاء القسري، والمقرر الخاص بالتعذيب، كما أبرم اتفاقيات شراكة مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتطوير السياسات العمومية في هذا المجال، وفي تقريره لسنة 2023، أشار الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بشكل لافت إلى التعاون الإيجابي للمغرب مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، داعيا إلى تعزيز حضورها في الأقاليم الجنوبية كما رصد التقرير ذاته استمرار غياب أي رقابة أو ولوج للآليات الأممية

المغرب اليوم يربح «معركة الوقت»، مستندا إلى رؤية استراتيجية يقودها الملك محمد السادس، تزاوج بين تثبيت الحقوق التاريخية وتكريس سياسة الأمر الواقع على الأرض، مقابل عزلة مطبقة تحاصر البوليساريو، التي «لم يعد لها من أفق سوى المناورات العدائية»

البشير الدخيل، أحد القياديين السابقين في جبهة البوليساريو

إلى مخيمات تندوف، محذرا من انتهاكات خطيرة في ظل غياب المعطيات والتحقيقات المستقلة.

وقد عزز تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء، الصادر في أبريل 2025، هذا المنحى التقييمي، حيث نوه مجددا بانخراط المملكة المغربية في التفاعل مع منظومة حقوق الإنسان الأممية، ودعا إلى تعزيز حضور مفوضية حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية.

في المقابل، سجل التقرير استمرار غياب الولوج الميداني لأي بعثة أممية إلى مخيمات تندوف، وهو ما يُبقي الوضع هناك في دائرة الغموض والتعتيم، ويُكرس واقع الإفلات من المساءلة، في ظل غياب المعطيات الموثوقة والرقابة المستقلة، وهو ما اعتبره التقرير تحديا مستمرا للمنظومة الحقوقية الدولية.

وتُسجل تقارير المنظمات الحقوقية الدولية . من قبيل «هيومن رايتس ووتش» و«أمنيستي» انتهاكات ممنهجة داخل المخيمات، بما في ذلك حالات الاحتجاز القسري، قمع الأصوات المنتقدة للجبهة، وحرمان الصحراويين من حق التنقل والاختيار الحر لمصيرهم وهذا الواقع، وإن تم التعتيم عليه إعلاميا، إلا أنه بات موضوع مساءلات متكررة داخل البرلمان الأوروبي، وفي جلسات مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

محليا، يعرف المشهد الحقوقي بالصحراء انبثاق جيل جديد من الفاعلين الحقوقيين الصحراويين، الذين لا يترددون في الترافع من داخل الرباط وجنيف ونيويورك عن واقعهم الحقوقي، بمنطق مؤسساتي يتجاوز الخطاب الانفصالي كما يُسجَّل تطور لافت في أداء المؤسسات الوطنية، من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يتوفر على لجنتين جهويتين فعّالتين في العيون والداخلة، تصدران تقارير دورية وتنخرطان في الوساطة وحل النزاعات وهذه الدينامية الحقوقية لا تمثل فقط ردا عمليا على مزاعم الخصوم، بل تُعزز المصداقية الدولية للمغرب، وتمنح مبادرة الحكم الذاتي بُعدا ديمقراطيا ملموسا، ينقل النقاش من خانة الادعاءات إلى فضاء المعطيات القابلة للقياس والملاحظة.

وفي الجهة المقابلة يزداد الوضع الحقوقي في تندوف قتامة، في ظل استمرار الجزائر في التنصل من مسؤولياتها القانونية على ترابها، ورفضها فتح المجال أمام المنظمات الحقوقية الدولية المستقلة وهذا الفارق، بين مناخ منفتح وآخر مغلق، يشكل اليوم أحد أوجه المعركة السياسية الحقيقية حول الصحراء المغربية، وأكثرها حساسية، بل ورقة ضغط أخرى بيد الرباط تدفعها لسحب الملف من اللجنة الرابعة.

وفي تعليقه على التحولات الحقوقية المرتبطة بملف الصحراء وقياس احتمالية أن تكون ورقة جديدة لصالح الربا، أكد نوفل البعمري، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن ملف الصحراء شهد عدة تحولات لم ترتبط فقط بالسياق السياسي و العملية السياسية كما طرحتها الأمم المتحدة من خلال اعتماد مبادرة الحكم الذاتي كحل لطي هذا النزاع، بل ارتبطت أيضا بالتحولات الحقوقية التي شهدها الملف.

وأوضح المحامي والفاعل الحقوقي في حديثه لـ «الصحيفة» أنها تحولات ارتبطت بواقع الحقوق والحريات بالمنطقة بحيث باتت تشهد اليوم وفق تقديره «انفتاحاً كبيراً مكّن العديد من النشطاء من التحرك بحرية في المنطقة، كما دفع في اتجاه ميلاد جيل جديد من الحقوقيين من ساكنة المنطقة الذين يترافعون من محليا و وطنيا و أمميا على النهوض و حماية حقوق الإنسان من منطلق معياري حقوقي، يلتزم بالاستقلالية و الحياد».

وتابع البعمري بالقول: «لاحظنا كيف يترافع هؤلاء داخل مختلف أجهزة الأمم المتحدة سواء تعلق الأمر بالجمعية العمومية أو بالمداولات التي تتم داخل اللجنة الرابعة هذه اللجنة التي لم يعد لها أي معنى لا سياسي و حقوقي لطرح ملف الصحراء داخلها مادام أن مجلس الأمن هو المختص بمعالجة الملف، ومادام أن مداولاتها تحولت «لغرفة تسجيل» للمداولات والنقاشات التي أتمت دون أن يكون لها الحق في اصدار قرارات ملزمة للدول عكس مجلس الأمن الذي يصدر قراراته السنوية كل شهر أكتوبر ويناقش الوضع الحقوقي من مختلف جوانبه سواء انعكاسات الملف على واقع الحقوق والحريات خاصة داخل مخيمات تندوف، أو على مستوى التهديدات التي مازالت قائمة والتي تهدد السلم والأمن ومختلف الحقوق الأساسية، ثم أيضا يناقش الآليات الوطنية والجهوية المعنية بحماية حقوق وقدرتها على النهوض بالحقوق والحريات في المنطقة».

بناء عليه، يرى البعمري أن المدخل الحقوقي اليوم هو «مدخل أساسي إلى جانب المدخل السياسي للمساهمة في تحقيق وتطبيق حل يحقق التعايش، ويستند على منطق رابح-رابح و يعزز من فرص السلام بالمنطقة».

يعرف المشهد الحقوقي بالصحراء انبثاق جيل جديد من الفاعلين الحقوقيين الصحراويين، الذين لا يترددون في الترافع من داخل الرباط وجنيف ونيويورك عن واقعهم الحقوقي، بمنطق مؤسساتي يتجاوز الخطاب الانفصالي كما يُسجَّل تطور لافت في أداء المؤسسات الوطنية، من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يتوفر على لجنتين جهويتين فعّالتين في العيون والداخلة، تصدران تقارير دورية وتنخرطان في الوساطة وحل النزاعات وهذه الدينامية الحقوقية لا تمثل فقط رد عملي على مزاعم الخصوم، بل تُعزز المصداقية الدولية للمغرب، وتمنح مبادرة الحكم الذاتي بُعدا ديمقراطيا ملموسا، ينقل النقاش من خانة الادعاءات إلى فضاء المعطيات القابلة للقياس والملاحظة.

مشاريع استراتيجية كبرى تعيد رسم الخريطة الاقتصادية للجنوب وتمنح الرباط ورقة ضغط في معركة الشرعية الدولية

بالموازاة مع الدينامية السياسية والدبلوماسية الحقوقية، رسّخ المغرب حضوره في الأقاليم الجنوبية من خلال مشاريع تنموية كبرى باتت تقدم النموذج الواقعي على الأرض لمضمون مبادرة الحكم الذاتي، وتكسر الروايات الانفصالية المتقادمة، فخلال السنوات الأخيرة تضاعفت الاستثمارات العمومية والخاصة، لتصل، بحسب أرقام رسمية صادرة عن الحكومة، إلى أكثر من 100 مليار درهم منذ إطلاق النموذج التنموي الخاص بالصحراء سنة 2015، فيما تجاوز معدل الإنجاز إلى حدود منتصف 2025 نسبة 79 في المئة، وشملت المشاريع قطاعات حيوية كالبنية التحتية، الطاقات المتجددة، الصيد البحري، التعليم العالي، والتغطية الصحية.

ومن أبرز أوراش السيادة الاقتصادية، يبرز مشروع ميناء الداخلة الأطلسي، الذي أصبح يتصدر الأجندة الاقتصادية للمملكة في بعدها الإفريقي والأطلسي، بكلفة تناهز مليار دولار، ويتوقع أن يجعل من الداخلة قطبا لوجيستيا محوريا يربط المغرب بعمقه الإفريقي ومحيطه الأطلسي، وقد أفاد آخر تقرير لوزارة التجهيز والماء في يوليوز 2025 أن نسبة الأشغال بلغت 39%، وسط اهتمام متزايد من شركاء أوروبيين وأمريكيين وآسيويين بالاستثمار في المنطقة.

إلى جانب ذلك، سجلت المنطقة نموا مطردا في مؤشرات التنمية البشرية فالربط بشبكة الطرق والكهرباء بلغ نسبا شاملة، كما عززت مؤسسات التعليم العالي حضورها في العيون والداخلة، حيث أنشئت فروع جامعية متخصصة في الاقتصاد الأزرق والطاقات المتجددة والطب، كما أطلقت الدولة برامج لتأهيل الشباب والمقاولات الناشئة، وجرى تمويل مئات المشاريع الصغرى والمتوسطة.

هذا الواقع الجديد، المدعوم بأرقام ملموسة ومشاريع قائمة، لا يخدم فقط مصلحة الساكنة المحلية، بل يرسّخ كذلك شرعية السيادة المغربية في المحافل الدولية، إذ لم يعد ممكنا مناقشة مستقبل الأقاليم الجنوبية خارج هذا السياق التنموي المحكم فبينما تغرق الأطروحة الانفصالية في خطاب المؤامرة والمعاناة المفتعلة، تبني الرباط نموذجا متكاملا يجمع بين الاستقرار والكرامة، والتنمية، ما يجعلها اليوم في موقع قوة داخل أروقة الأمم المتحدة، ويعزز حُجّتها في الدفع نحو إخراج الملف من اللجنة الرابعة، باعتبار أن الواقع على الأرض سبق الروايات الكلاسيكية بسنوات.

وفي هذا الإطار، قال محمد جدري، الخبير الاقتصادي ورئيس مرصد العمل الحكومي، إن المملكة المغربية وعلى مدى ربع قرن تبنّت مقاربتين أساسيتين في تدبيرها للنزاع المفتعل حول الصحراء، أولهما المقاربة الدبلوماسية التي أتت بنتائج جوهرية من بينها العودة إلى الاتحاد الإفريقي، ثم التوغل داخل عدد من المعاقل التي كانت بعيدة أيديولوجيا عن المغرب، سواء في أمريكا اللاتينية أو بعض الدول الإفريقية.

وأوضح الخبير الاقتصادي في حديثه لـ «الصحيفة» أن ما تحقق اليوم على مستوى الاعترافات المتزايدة بمغربية الصحراء بكون الحكم الذاتي هو الحل الجدي والوحيد الواقعي تحت السيادة المغربية، لم يكن ليحدث لولا الثقة المتنامية التي بنتها المملكة لدى شركائها الدوليين، والتي تعود أساسا إلى المجهودات التنموية الكبرى التي قامت بها في الأقاليم الجنوبية.

> **بالموازاة مع الدينامية السياسية والدبلوماسية الحقوقية، رسّخ المغرب حضوره في الأقاليم الجنوبية من خلال مشاريع تنموية كبرى باتت تقدم النموذج الواقعي على الأرض لمضمون مبادرة الحكم الذاتي، وتكسر الروايات الانفصالية المتقادمة، فخلال السنوات الأخيرة تضاعفت الاستثمارات العمومية والخاصة، لتصل، بحسب أرقام رسمية صادرة عن الحكومة، إلى أكثر من 100 مليار درهم**

ونبّه إلى أن النموذج التنموي الجديد، الذي أطلقته الدولة بدأ أولى تجاربه في الأقاليم الجنوبية بغلاف مالي ابتدائي بلغ 77 مليار درهم، قبل أن يتطور لاحقا إلى أكثر من 90 مليار درهم، وسمح بإطلاق مشاريع مهيكلة غيّرت من ملامح الأقاليم الجنوبية بشكل عميق كما اعتبر أن هذه المشاريع لا تقتصر فقط على التنمية المحلية، بل تمتد في آثارها لتشمل غرب إفريقيا بأكمله فمشروع الطريق السريع تزنيت-الداخلة، مثلا، من شأنه تسهيل حركة السلع والمسافرين من أوروبا نحو إفريقيا، مرورا بالمغرب.

وتوقف الخبير الاقتصادي عند مشروع ميناء الداخلة الأطلسي، الذي تُقدّر كلفته بأكثر من 12 مليار درهم، مؤكدا أنه سيوفر منصة لوجستية إقليمية، وسيفتح منفذا بحريا حيويا لدول الساحل، مثل تشاد، النيجر، مالي وبوركينا فاسو، كما أبرز أيضا أهمية أنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا والمغرب، والذي سيوصل الطاقة إلى أوروبا عبر التراب المغربي، معتبرا أن مثل هذه المشاريع لم تكن لتتحقق لولا الرؤية التنموية المتكاملة للمملكة.

وأضاف جدري أن المغرب، انطلاقا من أقاليمه الجنوبية يعزز موقعه الطاقي من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة كالشمسية والريحية وتحلية مياه البحر والهيدروجين الأخضر، فضلا عن توفره على احتياطات استراتيجية من الفوسفاط تساهم في دعم المزارعين داخل الأقاليم الجنوبية، وحتى عبر القارة الإفريقية.

وعلى مستوى البنيات الاجتماعية، أشار جدري إلى أن مدينة العيون عاصمة الصحراء المغربية، ستحتضن قريبا مستشفى جامعيا وكلية للطب والصيدلة، في وقت تشهد فيه الداخلة نهضة سياحية حقيقية بفضل استثمارات الدولة في البنيات التحتية، وربط المدينة بمطارات دولية وبناء وحدات فندقية ومرافق سياحية متقدمة.

وتحدث أيضا عن السياسات الفلاحية، مشيرا إلى أن الدولة توفر أراضي فلاحية بأسعار رمزية للشباب في الأقاليم الجنوبية، إلى جانب تمكينهم من الاستفادة من منح ترابية وقطاعية قد تصل إلى 30 في المائة من قيمة استثماراتهم، ضمن إطار ميثاق الاستثمار الجديد.

وأكد جدري أن كل هذا المجهود التنموي يعزز صورة المملكة كدولة موحدة لا تفرّق بين شمال وجنوب، ويؤكد أن الأقاليم الجنوبية جزء لا يتجزأ من التراب الوطني وأردف أن الدبلوماسيين الأجانب الذين يزورون هذه الأقاليم يخرجون بانطباعات إيجابية قوية، ويشيدون بالمجهودات التي تبذلها الدولة من أجل ضمان حياة كريمة للمواطنين، من خلال توفير التعليم، الصحة، النقل، السياحة، ومناصب الشغل.

وخلص رئيس مرصد العمل الحكومي إلى أن هذا العمل الميداني على الأرض هو ما عزز الثقة الدولية في الطرح المغربي، وهو ما جعل الحسم في هذا الملف، من وجهة نظره، مسألة وقت فقط، مشيرا إلى أن القوى الكبرى، من قبيل فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، تؤيد الموقف المغربي، معتبرا أن موقفي روسيا والصين لن يتأخرا كثيرا، مشيدا في الآن ذاته بالدور الذي قامت به الدبلوماسية المغربية بمختلف مستوياتها، وبدينامية القيادة الملكية التي أرست دعائم دبلوماسية اقتصادية فعالة، أصبحت اليوم تحصد نتائجها على المستويين السياسي والاستراتيجي.

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية
والمسح العقاري والخرائطية
Agence Nationale de la Conservation Foncière,
du Cadastre et de la Cartographie
ANCFCC

عيد الشباب

بمناسبة حلول الذكرى الثانية والستون لعيد الشباب المجيد،
يتشرف المدير العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أطر ومستخدمي الوكالة أن يرفع أخلص التهاني وأصدق المتمنيات إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، راجين لجلالته موفور الصحة وطول العمر، وأن يحفظه في ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة خديجة وأن يشد أزره في صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وأن يحفظ كافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة.
ويجددون بهذه المناسبة ولائهم الخالص وتعلقهم المتين بالعرش العلوي المجيد.

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵙⵙⵓⵔ ⴷ ⵓⵙⵎⵔⵔⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
ⴷ ⵜⵙⵎⵔⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵎⴰⵙⵙⵓⵜ ⴷ ⵜⵓⵔⵜⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴷⵢⴰⵣⵜ

برنامج الدعم المباشر للسكن

ابتداءا من فاتح يناير 2024 إلى نهاية 2028، استفيدوا من* :

100 000 درهم

لشراء سكن بسعر
يقل أو يساوي
300 000 درهم

70 000 درهم

لشراء سكن بسعر يفوق
300 000 درهم
ولا يتعدى
700 000 درهم

*السكن يجب أن يتوفر على رخصة السكن مسلمة ابتداءا من فاتح يناير 2023.

للمزيد من المعلومات

www.daamsakane.ma